



مركز القدس للدراسات السياسية
AL - QUDS CENTER For Political Studies

ورشة عمل إقليمية

نحو استراتيجية شاملة لمحاربة التطرف وبناء توافقات وطنية 2-4
إصلاح المناهج والعملية التربوية كأداة لمحاربة التطرف والإرهاب

قيمة التسامح في مناهج التعليم للمرحلة الثانوية في مملكة البحرين
(كتب مادتي الدين والتربية الوطنية نموذجاً)

إعداد:

إبراهيم الدرازي، عضو المكتب السياسي بجمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" - البحرين

مقدمة

يركز هذه التقرير على تحليل مضامين مناهج المرحلة الثانوية في مملكة البحرين، وذلك بهدف كشف الأفكار والقيم التعليمية والتربوية التي يتشرب بها الطلبة في هذه المرحلة العمرية الخطيرة، وهي الأفكار والقيم التي لا تعزز مبادئ وسلوكيات التسامح والتعددية، ومن ثم فإنها تساهم ليس فقط برفض الآخر، بل أيضاً تعزز قيم العنف والتطرف كممارسة تؤدي إلى الإرهاب أو دعمه أو تشجيعه والقبول به.

ومن جانب آخر يشخص التقرير سياسات وزارة التربية والتعليم ومناهجها المتعلقة بالتربية الإسلامية والتي لا تساهم في التقارب المذهبي بين أبناء الوطن الواحد من الشيعة والسنة.

وبالطبع يقدم التقرير الجوانب الإيجابية في هذه المناهج التي تعزز قيم التسامح والتعددية. لقد أتفق معظم المفكرين والسياسيين بأن القضاء على الإرهاب ومنظّماته والتي تمارس العنف والتطرف بحاجة إلى حلول جذرية شاملة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحقوقية وأمنية وإعلامية وعسكرية، وتأتي السياسات التعليمية وإعادة النظر في المناهج على رأس هذه الحلول كاستراتيجية متوسطة الأمد لتساهم في خلق جيل جديد مؤمن بالتسامح والتعددية وقبول الآخر، ورفض لكافة أشكال قمع حرية الرأي والمعتقد المختلف معه، ومناهض لكافة أفكار وتيارات التطرف والعنف والإرهاب.

وزارة التربية والتعليم والاستراتيجيات

دأبت وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين على إصدار وثائق واستراتيجيات لتكون بمثابة المرجعية في إعداد البرامج وتنفيذ السياسات، كما إنها تستعين بالخطط التي تقرها المنظمات التعليمية الدولية والعربية والخليجية إذ إن بعضها يصدر ويعتمد على شكل قرارات على الحكومات الموافقة عليها والالتزام بتنفيذها. وعليه أصدرت الوزارة "وثيقة التوجهات الأساسية لتطوير التعليم في المرحلة القادمة" عام 1996م، وقد اشتملت على (12) محوراً، وأبرز ما تميزت به ما يلي:

- رفع مستويات التعليم - إعادة النظر في منظومة التعليم المهني والفني - تعزيز العلاقة بين التعليم وسوق العمل - النظر في الجوانب الإدارية والتربوية - دور البيت - الاستفادة من التقنية - خفض معدلات الإهدار والرسوب.

- لكنها لم تشتمل على أي محور يطالب بإعادة النظر في المناهج وبما يحقق التسامح والتعددية.

- في أكتوبر 2001م أقر المؤتمر العام لليونسكو في دورته (31) المنعقدة في باريس الاستراتيجية المتوسطة الأجل (2002 - 2007م) وأكدت فيها على قيام الدول الأعضاء في وضع وترويج مبادئ ومعايير عالمية تستند إلى قيم مشتركة، وتشجيع التعددية من خلال الاعتراف بالتنوع وصونه مع احترام حقوق الإنسان، بيد إن المناهج التي تحللها هذه الورقة لم تعكس هذه المبادئ والمعايير والتنوع بالشكل المطلوب وكما يتضح ذلك لاحقاً.

- في الخطة المتوسطة المدى الثالثة (1997 - 2002م) والتي اعتمدها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اللكسو) تضمنت الدعوة لتحديث مضامين النظم التربوية وتبصير قياداتها بأهم المستجدات التي فرضت نفسها على الساحة الدولية مثل: التربية من أجل الديمقراطية - من أجل السلام العادل - التربية الموجهة للتطرف والعنف ومن أجل التفاهم، إلا إن المناهج موضوع الدراسة لم تعكس هذه المستجدات بالشكل المتوقع¹.

¹ إبراهيم يوسف العبدالله، الإصلاحات التربوية وتخطيط المناهج وتطويرها لمواجهة متطلبات العصر وتحديات المستقبل، 2006.

مؤشرات إحصائية ومتطلبات إصلاح التعليم

وصلت العملية التعليمية في مملكة البحرين من حيث مؤشرات الكمية إلى مستويات جيدة مقارنة بالمؤشرات المعتمدة من قبل المنظمات الدولية ذات العلاقة، وبحسب التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن منظمة (اليونسكو) عام 2007م، فقد بلغ ترتيب البحرين في مؤشر التعليم للجميع إلى (45) من بين دول العالم والأولى بين الدول العربية.

على صعيد التشريعات تم إصدار قانون التعليم وقانون التعليم العالي في عام 2005م، كما صدر كادر المعلمين الجديد، إضافة إلى جملة من المشاريع والبرامج كمشروع مدارس المستقبل الذي (بحسب تقرير وزارة التربية والتعليم) تم الانتهاء من مراحل الأولى والثانية والثالثة، فضلاً عن مشروع توحيد المسارات الأكاديمية، والإعلان عن فتح كلية للمعلمين، إضافة إلى افتتاح مراكز متعددة كمركز القياس والتقويم، ومركز التميز للتعليم والتدريب المهني والفني ومركز رعاية الطلبة الموهوبين.

نظرياً أعلنت الوزارة عن رؤيتها التطويرية التي امتدت من عام 2002م إلى عام 2010م واعتمدت من مجلس الوزراء في أبريل 2003م. نظرياً هناك إشارات حول ربط العملية التعليمية التعليمية باحتياجات سوق العمل ووبربط المشاريع التعليمية بمبادرة الإصلاح الاقتصادي الشامل، كما برزت في الأونة الأخيرة تصريحات بربط كافة مشاريع التعليم برؤية البحرين عام 2030م.

حسب التصريحات الرسمية مشروع مدارس المستقبل سوف يشمل جميع المدارس في عام 2009م، وإن نظام توحيد المسارات سيتم تطبيقه على جميع المدارس عام 2009م أيضاً، لكن بتحليل المؤشرات الإحصائية الأخرى التي يفترض أن تعزز هذه الاتجاهات، إضافة إلى المشاريع التطويرية تشير إلى عكس ذلك، فنصيب وزارة التربية والتعليم من الميزانية العامة للحكومة محدود، علماً بأنه النصيب الذي يجب أن يعكس تكاليف هذه المشاريع والبرامج الرائدة والتي تحتاج إلى بنية تحتية راقية من مدارس نموذجية ومختبرات علمية والكترونية وصفوف ومكتبات وغيرها.

هناك مؤشر إحصائي آخر يتمثل في الزيادة المطردة للمدارس الخاصة وإقبال المواطنين عليها، وهذا يعكس ثقة الناس بالتعليم الخاص وتراجع الثقة بالتعليم الحكومي، وهو مؤشر هام رقمي/كمي يعكس بوضوح مدى النجاحات الفعلية في وجود التعليم الحكومي أو التراجعات فيه. فحسب إحصاءات الوزارة فإن مدارس الحكومة كانت (195) مدرسة في العام الدراسي 2001 - 2002م لترتفع إلى (203) مدرسة في العام 2005 - 2006م، دون أن توضح هذه الإحصاءات نوعية المدارس ومبانيها وصلاحتها وملاءمتها كمدارس، مقابل نمو أكبر للمدارس الخاصة حيث كان عددها (46) مدرسة في العام الدراسي 2001 - 2002م، لترتفع إلى (56) مدرسة في العام الدراسي 2005 - 2006م.

المؤشر الأوضح هو زيادة نسبة إقبال المواطنين على التعليم الخاص إذ كانت في العام الدراسي 2001 - 2002م في حدود (18%) لترتفع إلى (21%) في العام الدراسي 2005 - 2006م. وهي ظاهرة خطيرة ومقلقة لقادم السنوات، خاصة إذا كشفت هذه الإحصاءات بأن ما نسبتها (42,7%) من طلبة المرحلة الابتدائية هم أصلاً يدرسون في المدارس الخاصة، أي نصف الأطفال تقريباً، وأن (18,6%) من طلبة المرحلة الإعدادية و(14,1%) من طلبة المرحلة الثانوية هم في المدارس الخاصة.

أن خطورة ما سبق الإشارة إليه تتجلى في فقدان الثقة في التعليم الحكومي، وهو اتجاه يتم تشجيعه لتتخلص الدولة من أعباء توفير خدمة التعليم القوي، بل الخطورة الأشد تكمن في أن وزارة التربية والتعليم وهي تتحمل تعليم نسب من أبناء البحرين وسكانها أصبحت إمكانياتها غير قادرة على توفير المتطلبات الأساسية لهم، إضافة إلى خطورة ثقافية حيث تتكون شريحتين من الطلبة الأولى خريجي المدارس الخاصة ذات المناهج والتعليم الجيد بل الممتاز، والثانية خريجي المدارس الحكومية ذات المناهج والتعليم المتواضع. بيد أن الإيجابية التي تبرز هنا تكمن في أن أغلبية المدارس الخاصة مختلطة بين الإناث والذكور، الأمر الذي يخفف كثيراً من القيم السلبية المتعلقة بالجنس، ويعزز من قيم التنوع والتسامح، في حين لا يوجد اختلاط في المدارس الحكومية، إنما تقوم المدرسات بالتعليم في بعض مدارس البنين في المرحلة الابتدائية فقط.

النظام التعليمي والمهارات الأساسية

اعتمد مجلس التنمية الاقتصادية مشروع مكنزي للإصلاح الاقتصادي، ويتضمن المشروع محوراً أساسياً عن إصلاح التعليم والتدريب، حيث حدد رؤيته في إصلاح التعليم والتدريب، وإن هدفه الأساسي الارتقاء بالمهارات والمعارف والسلوكيات من أجل المساعدة على نقل أكبر عدد ممكن من البحرينيين إلى الوظائف ذات الراتب المرتفع، كما سيتضمن زيادة إنتاجيتهم ويجعلهم خياراً جذاباً أمام أرباب العمل في القطاع الخاص، برغم التحفظ الكبير على هذه الأهداف التعليمية التي لا يجب أن توجه فقط إلى سوق العمل دون العمل الجاد على بناء جيل متعلم متدرب ويمتلك عقلاً نقدياً ومناهج علمية وموضوعية في التحليل والتشخيص وثقافة ومعرفة وانحياز للتسامح وحقوق الإنسان وقيم الفن والجمال.

وقد خلص أحد الباحثين في دراسة له تتعلق بهذا الشأن إلى نتائج من أهمها: أن جهود وزارة التربية والتعليم بإجراء تحديثات في المناهج مثل تنفيذ (توحيد المسارات) رغم أهميته، فهو جزء من العملية التعليمية وتحديثها فقط يعتبر نوع من التناول الجزئي ولن يعالج المشكلة التعليمية ومشكلة البطالة ولن يحقق أهداف التنمية الشاملة، كما كشفت دراسته إلى أن المسؤولين في وزارة التربية والتعليم غير منفتحين على رسالة الوزارة، وعليه اقترحت الدراسة أن العلاج الشامل على المدى البعيد هو قيام الوزارة بمراجعة رسالتها ورؤيتها المستقبلية بحيث يكون المسؤولين القائمين على قيادتها متفتحين حول رؤية تعليمية تربوية مشتركة².

غياب التخطيط والإدارة المركزية

رغم عدم وجود مصادر رسمية تفصح وبشفافية عن النواقص في وزارة التربية والتعليم، إلا أن مشروعاً واحداً قد كشف عن ذلك، وهو مشروع التعليم والتدريب المهني والفني، وهذا المشروع مشترك بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، حيث يوضح الكتيب التعريفي عن المشروع وأهدافه والصادر عن الأطراف الثلاثة، وجود نواقص مازالت موجودة، وهي نواقص في اعتقادنا موجودة في جميع المشاريع والبرامج التي تنفذها وزارة التربية والتعليم، وأبرزها التالي:

- **التخطيط:** فقدان لجهة مركزية للتخطيط ولمراقبة منجزات التعليم والتدريب ومقارنتها بالأهداف، ورغم وجود "هيئة ضمان الجودة" إلا أن المؤشرات تكشف عدم قدرة فرقها التي تنزل للمدارس من تصحيح المسارات نحو المزيد من الجودة.
- **الإدارة:** لا توجد جهة مركزية لتنفيذ وإدارة الخطط والاستراتيجيات والبرامج.
- **المناهج والمؤهلات:** لا توجد جهة مركزية لوضع والإشراف على المناهج والمؤهلات وجودة التعليم والتدريب، ولا يوجد إطار وطني عام للمؤهلات المهنية، ولا توجد معايير مهنية تستند عليها مناهج التعليم والتدريب المهني³ وحسب المؤشرات معظم هذه النواقص موجودة في المواد الدراسية الأخرى كمادة الدين والتربية الوطنية إذ لا توجد معايير يمكن الاستعانة بها لقياس وتحقيق الأهداف وصولاً إلى تعزيز حقيقي لقيم التنوع والتسامح وحقوق الإنسان.

في المحصلة النهائية ورغم من اعتماد مشاريع وبرامج جيدة من قبل وزارة التربية والتعليم، إلا أن غياب الكثير من المتطلبات ووجود النواقص، قد أدى إلى هدر في الطاقات والأموال، أبرز على سبيل المثال، لجنة التقويم الشامل

² محمد عيسى الكويتي، دراسة مكنزي من منظور استراتيجي.

³ وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم، كتيب يعرف مشروع التعليم والتدريب المهني . 2007.

للمؤسسة المدرسية التي أسستها الوزرة وصرفت عليها كمشروع آلاف الدنانير وابتعثت كثرة من الأخصائيين لبريطانيا عدد (4) ونيوزلندا عدد(4) وكوريا عدد (5) وأمريكا عدد (4) وذاب المشروع.

نموذج مؤسساتي يعزز اللاتسامح

واللاتنوع في التعليم الحكومي⁴

تجمع أغلب الدراسات التربوية والعلمية وكافة الرؤى السياسية والفكرية الوطنية، بأن لعملية التربية والتعليم دوراً مهماً في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية والتسامح والإيمان بالتنوع الفكري والديني والمذهبي، وذلك عبر عملية التربية والتنشئة للناشئة والشباب على حب الوطن والولاء له واعتبار المواطنة فوق كافة الولاءات التقليدية الأخرى كالطائفية والمذهبية والعشائرية والقبلية.

وبعيداً عن الإشكالات التي تطرحها الدراسات والنظريات والاتجاهات بشأن تدريس مادة (الدين) ضمن المناهج التعليمية في مجتمع متعدد الأديان أو متعدد المذاهب والطوائف، حيث تبرز الأزمات والحساسيات إذا ما انحاز المنهج التعليمي لدين ما أو مذهب ما على حساب باقي الأديان والمذاهب المنتشرة في المجتمع المعني بهذا التنوع من التعليم، ولخطورة ذلك على النسيج الوطني دعا البعض الباحثين بمختلف اتجاهاتهم - وخاصة تلك المنحازة للأفكار العلمانية - بعدم تدريس مادة الدين ضمن مناهج التعليم العام.

بعيداً عن صحة أو خطأ هذه الأطروحات، حيث إنها لا علاقة مباشرة لها مع موضوع هذه الورقة، يركز هذا القسم من الورقة على التعليم الديني في البحرين، وهو تعليم مرتبط بالسياسة التعليمية والتربوية في وزارة التربية والتعليم، ومسألة التعليم الديني مرتبطة ولها علاقة مباشرة بتعزيز الوحدة الوطنية وقيم التسامح والتنوع أو إضعاف مثل هذه المبادئ والقيم، حيث إن مناهج هذا التعليم لها علاقة بهذه المبادئ والقيم عبر قدرتها أو عدم قدرتها في تنفيذ أهداف وغايات تعليمية وتربوية تثمر جيلاً بحرينياً متفهماً لكافة المذاهب في ديننا الإسلامي ومتسامحاً تجاه هذه المذاهب ومستوعباً لجذورها ومسببات ظهورها وفرقها وتمايزها واختلافاتها بروح من العلمية الصارمة والنظرة التاريخية لنشوء هذه المذاهب دون أن تعكس كل تعقيداتها على الوضع الراهن والقادم من السنوات.

ويتوضح مما سيأتي بأن وزارة التربية والتعليم لم تراخ تلك العلاقة بين التعليم عامة والتعليم الديني خاصة من جهة، ودورها في تعميم وتكريس وترسيخ وحدة أبناء الوطن ضمن نسيج وطني واحد، ونشر مثل هذه القيم والثقافة التسامحية والتفاهمية بين المذاهب الإسلامية كلها وتربيتها، وبالأخص المذهب الجعفري (الشيعة) والمذاهب السنية الأربعة (الشافعية - المالكية - الحنبلية - الحنفية) أو الاكتفاء فقط بالمشتركات بين كل هذه المذاهب الإسلامية الخمسة. فمن المعروف أن مكونات شعب البحرين الطائفية والمذهبية تنحصر في وجود طائفتين السنية والشيعة، بالإضافة إلى قلة صغيرة جداً من المسيحيين واليهود كمواطنين، إضافة إلى سكان من العرب المسلمين والمسيحيين، بعضهم يدرس أبنائه في مدارس حكومية والبعض الآخر في مدارس خاصة تفرض عليهم دراسة مادة الدين، إضافة إلى أجناب وافدة بعضها كعمالة مؤقتة وبعضها مستقرة في البلاد مع أسرها وأبنائها الذين يدرسون معظمهم تقريباً في مدارس خاصة.

غير أن وزارة التربية والتعليم قد أنشأت تعليمياً دينياً متخصصاً بجانب تدريس مادة (الدين) في المدارس الحكومية فقد أسست المعهد الديني في أواخر عام 1943م تدرس فيه جميع تفرعات الدين الإسلامي من الشريعة والفقه والتجويد وغيرها، ولكن ضمن المذاهب السنية الأربعة وإبعاد دراسة المذهب الجعفري، الأمر الذي أدى إلى عدم انخراط أبناء الطائفة الشيعية في هذا المعهد. بيد أن الأمر بدأ يتغير قليلاً بعد تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم.

المعهد الديني وتدریس المذاهب الخمسة

أولى مؤشرات تنفيذ سياسة تعليمية وتربوية دينية تهدف إلى تخفيف حالة التنافر المذهبي بين الطائفتين المكونة للمجتمع البحريني، وتحقيق التفاهم والتسامح بينهما كانت "التوجيهات" التي صدرت من أمير البلاد آنذاك حيث صرح

⁴ عبدالله جناحي، دراسة التجسيد العملي لشعار الوحدة الوطنية (المعهد الديني نموذجاً)، جريدة الوقت البحرينية، 2008.

وزير التربية والتعليم السابق الدكتور محمد بن جاسم الغنم للصحف المحلية في 13 يناير 2002م أنه "وبناء على توجيهات سمو الأمير تبحت وزارة التربية والتعليم إعادة النظر في مناهج التربية الدينية وأسلوب التدريس بالمعهد الديني وتدريب المذاهب الخمسة والفقهاء المقارن وتحديد معلمين لتدريس المذاهب السني والجعفري في مختلف المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية بالمعهد الديني".

وكان هذا التوجيه الأميري في اتجاه تعزيز ثقافة التسامح بين المذاهب رغم حساسية هذه الخطوة وصعوبة تحقيقها حيث تحتاج إلى ثورة فعلية في المفاهيم والسياسات، وثورة حقيقية في المناهج التعليمية الدينية، وثورة ضرورية ومستحيلة دون وجود إرادة وقناعة حقيقية لتأهيل كوادر من المعلمين وتدريبهم وتأهيلهم ليصبحوا معلمين إسلاميين حقيقيين بعيدون تماماً عن أية نزعة أو تعصب مذهبي وطائفي، وبعيدون عن فكرة تكفير المذهب الآخر، وان الحقيقة والصحة والصواب لمذهبهم فقط. هي ثورة معرفية وقيمية وسلوكية بدونها لن تتجح أية سياسة تعليمية دينية تهدف إلى تدريس المذاهب الخمسة في معهد واحد.

وكشف وزير التربية والتعليم في تصريحه الصحفي المذكور أعلاه بأن "الوزارة تعمل كذلك في الوقت الحاضر على تهيئة المعهد الديني لاستقبال الطلبة الراغبين في دراسة الشريعة للحصول على درجة البكالوريوس في الشريعة يتخصص في أحد المذاهب الخمسة والفقهاء المقارن وذلك بالتعاون للاعتمادية من جامعة الأزهر الشريف".

وحيث أن هناك غياب لأي رؤية واضحة لدى الوزارة لمسار المستقبل، وغياب لأي استراتيجية في هذا الشأن، وحيث إن الوزارة تسير على تصورات أولية تناقش مناقشة سريعة وتتغير أمام أي ضغط مجتمعي دون أن تتحول إلى خطط واضحة المعالم، فلذلك وبعد حوالي ستة أشهر من التصريح تراجعت الوزارة عن هذا المشروع تحت تبريرات قيل عنها ((صعوبات فقهية ترجع إلى وثيقة تأسيس المعهد الحالي)).

وتم الإعلان عن افتتاح معهد ديني جعفري "لتدريس العلوم الفقهية للمذهب الجعفري تحت مظلة وزارة التربية والتعليم" وبالتالي تم فصل تدريس المذاهب في معهدين منفصلين بدلاً من تدريسيهما في معهد واحد".

نحن نعي الصعوبات التي تواجه أي سياسة تعليمية جديدة تهدف إلى تغيير نوعي في التعليم العام، ونعي أكثر بالصعوبات التي ستواجه أية محاولة جادة للاندماج والتفاهم المذهبي، ومن أجل تأسيس ثقافة تسامح وتفاهم بين أبناء الطائفتين لئلا نكون من خلالها معرفة الآخر مذهبياً وفكرياً وفلسفياً وتاريخياً ومن ثم يتسامحوا ويتصالحوا بدلاً من هذا الانفصال والتباعد وتقييم ثقافة الآخر ونقدنا دون معرفة علمية لها، بل من خلال التعبئة والتحريض الطائفي من قبل الأسرة أو العامة أو المسجد أو المآثم أو الجمعيات الإسلامية الخاصة بكل طائفة، بل أحياناً بكل مذهب على حدة، الأمر الذي يعني في المحصلة إن كل طائفة أو مذهب يرى الحقيقة صوبه ويرى الآخر المختلف على باطل.

إن التحول من التغيير المختلف إلى المؤتلف ونسبية الحقائق بحاجة إلى عقول تعليمية وتربوية متحررة من أية نزعة طائفية أو مذهبية ترى الحقيقة عندها فقط وتتعصب لها ولا تتصور وجود الآخر المختلف مع قناعاتها. إن هذا التحول بحاجة إلى تأهيل كادر تعليمي وإداري متحرر أيضاً من العصبويات المذهبية والطائفية وتقرأ التراث قراءة تاريخية موضوعية محايدة، قراءة تهدف إلى خلق ثقافة وقيم التسامح وفهم الآخر وتغرس كل ذلك في سلوك ومفاهيم الأجيال الصاعدة من الناشئة والشباب.

أن هذا التحول بحاجة إلى متخصصين أكفاء في إدارة المناهج لإعداد مناهج للمعهد الديني الموحد، مستوعبين تاريخ حضارتنا العربية الإسلامية والصراعات الفكرية والعقائدية التي حدثت فيها، وأسباب نشوء هذه المذاهب وتطورها، وبروز التمايزات بينها، والتعمد أحياناً من خلق خصوصيات مذهبية فيما بينها من أجل حصانة الذات ضد الآخر ضمن الصراع السياسي الذي كان قائماً ولا يزال، واستغلال التأويلات المتعددة للنص القرآني واقحام الأحاديث النبوية الصحيحة والمسندة أو غير الصحيحة في تأكيد مواقف وشعائر ومفاهيم كل مذهب.

إن هذا التحول المطلوب يحتاج أيضاً إلى وسائل علمية لتدريس جميع المذاهب للوصول إلى المشترك فيما بينها وتفسير علمي وموضوعي وهادئ للمختلف فيما بينها، وكيفية تدريس كل ذلك بهدف تقارب أبناء الوطن وقلادات أكبادنا، تلك الطينة الطرية الذي يسهل تكوينها حسب ما يشاء الكبار دون أن يحسوا بخطورة تعبئة جيل يعتمد عليه الوطن في البناء والتنمية في مستقبل السنوات.

بيد أن كل هذه التحديات التعليمية والتربوية لا يمكن لها النجاح دون وجود ذات الثقافة التي تشجع على التقارب بين المذاهب والتسامح والتنوع وقبول الآخر في سياسات الحكومة وفي مؤسسات المجتمع المدني وفي المؤسسات الدينية الأهلية وفي الإعلام وفي الممارسات اليومية وغيرها، حيث التأثير والتأثر بين المجتمع والمدارس والمتعلم هو تأثير متبادل وجدلي، ولا بد من وجود استراتيجية وطنية شاملة تربط الوزارات وسياساتها والمجتمع بمؤسساته بحيث تسير جميع القنوات الرسمية والأهلية ضمن أهداف واحدة وصولاً إلى غايات واحدة.

مع أهمية الاستيعاب والاستعداد بوجود قوى التعصب والرفض لهذا التغيير المنشود سواء مؤسسات أهلية ورسمية أو أفراد وبعض رجال الدين من الطائفتين، هذه القوى التي مازالت ترى استراتيجيتها في بقاء العصبويات الطائفية والمذهبية تحت تبريرات وتأويلات فقهية وفكرية وسياسية ومصالحية. وبالتالي إيجاد البدائل من الخطط لمقارعة هذه القوى بالحجة والعقل المستنير والمنطق والعقلانية والحوار الهادئ والمجادلة العلمية الرصينة.

إن نتائج سياسة وزارة التربية والتعليم في فصل المعهدين، بحيث يكون هناك معهد ديني للسنة ومعهد ديني جعفري على المستويين المتوسط والبعيد ستكون التالية:

1. على صعيد تعزيز الوحدة الوطنية في بعدها المذهبي وعبر دور التعليم في ذلك، حيث تثمر هذه السياسة الخاطئة عدم تحمل المؤسسة التعليمية الرسمية لدورها في تعزيز ثقافة ومفاهيم التسامح والتفاهم المذهبي والتلاقح والاندماج على المستوى البعيد، وبالتالي بقاء بنية المجتمع الاجتماعية والفكرية ضمن الثقافة السائدة التي تغذيها موروثات الماضي الأليم، واستمرار هيمنته العقلية العصبوية المذهبية أو الطائفية.

2. على صعيد التأثيرات على الأجيال الشابة التي ستدرس وتتلم في المعهدين المنفصلين مذهبياً، ستكون سلبية ولن تخدم تلاحم الشعب بطائفتيه، حيث ستنشأ ثقافة وقيم إسلامية مذهبية لكل طائفة على حده، فأبناء الطائفة الشيعية سيدرسون مذهبهم وسيتعاملون معه كما هو رهناء، وأبناء الطائفة السننية كذلك، وسيبقون في جزر تعليمية منفصلة، لا يختلطون مع بعضهم البعض، ولا يتعرفون على مذاهب بعضهم، ولا يتعلمون مذاهب غيرهم، ولا يستوعبون تاريخانية نشوء كل مذهب، ولا تتخلق بينهم ثقافة التسامح والتفاهم، بل الإعجاب بالمذهب الآخر، بل ستختفي العلاقات الاجتماعية فيما بينهم بسبب انفصال بعضهم البعض مكانياً.

ولكن لو تم دمج المعهدين في معهد واحد تدرس فيه المذاهب الإسلامية كلها، فالتوقع أن يثمر ذلك نتائج إيجابية ملموسة ومؤثرة وتراكمية لصالح المجتمع، حيث يتم تعزيز ثقافة وقيم جديدة غير مألوفة رهناء في مجتمعنا إلا قليلاً، وحيث ستتكون أجيال تتعامل مع المذاهب كعقائد فرعية لنهر إسلامي يجمعهم، متنوع الفروع، بل من الممكن أن يصل الأمر إلى أن يتخصص الطالب المنتمي للمذهب السنني في دراسة أكاديمية عليا في المذهب الشيعي والعكس صحيح، وقد يتخرج لدينا قضاة وفقهاء من أصول مذهبية مختلفة متعمقين في المذاهب الأخرى.

3. على صعيد تشويه مسارات التعليم التي بحاجة إلى تأسيس سياسة متساوية فيما بينها وموحدة في منهجيتها التنفيذية، فدفعة مكافأة مالية للذين ينخرطون في التعليم الديني (50 دينار بحريني شهرياً) بجانب إنها تثقل من التكاليف الثابتة لوزارة التربية والتعليم فهي تخلق توجهات مشوهة، حيث ستدفع أسر فقيرة أو متأزمة اقتصادياً أولادها إلى التعليم الديني ليس بهدف الحصول على المعارف وإنما بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية، وبالتالي ستخترط شريحة من الطلاب في هذا التعليم دون دراية أو دون رغبة بل سيفقد الوطن ثروة بشرية قد تكون مبدعة وموهوبة في مجالات علمية أو فنية لأنها أجبرت على الالتحاق بالتعليم الديني!

4. هل يستحق أن ينشأ معهدين دينيين منفصلين بسبب تدريس كتاب واحد مختلف بين المذهبين؟ فحسب تصريح مدير المعهد الجعفري الأستاذ عبد الكريم الصيرفي للصحافة المحلية بمناسبة افتتاح المعهد حيث قال "لا يوجد أي تمايز أو فرق بين المعهد عن غيره من المدارس الحكومية، وأن المعهد جزء من المنظومة التعليمية، إلا أن المعهد الديني الجعفري يهتم ببعض الفروقات المذهبية البسيطة والتي تتلخص في طريقة الوضوء والصلاة، ولذلك فأنا ندرس في المعهد كل ما يدرس

في المدارس الحكومية العادية بجميع الأنشطة إضافة إلى كتاب واحد خاص بالمعهد وهو ملحق بكتب مادة التربية الإسلامية وتصدره إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم وهو كتاب (الوضوء والصلاة)!!

■ **أيعقل أن تقوم وزارة التربية والتعليم بهذا الفصل التعسفي بين أبناء الشعب الواحد بسبب كتاب عن الوضوء والصلاة يوضح الفروقات بين المذهبين في هذا الشأن؟**

5. إن وجود معهدين دينيين منفصلين يمس أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان والمتمثل في التعامل المتساوي دون تفریق أو تمييز بين الطلبة من حيث توزيع المكافآت المالية عليهم، ولذلك فمن المفترض أن يتساوى طلاب المعهد الديني السني مع الجعفري في المكافأة، فضلاً عن حق باقي الطلبة المنخرطين في المسارات التعليمية الأخرى غير المسار الديني للحصول على المكافأة إذا كانت الوزارة تؤمن بتجسيد مبادئ حقوق الإنسان وعدم التمييز بين الطلبة حسب مسارات التعليم التي يختارونها، هذا إذا افترضنا أن سياسة دفع المكافآت المالية صحيحة، وتحقق أهدافها المنشودة وهي فرضية لا تؤمن بها.

مضمون كتب المعهد الجعفري

كنموذج تم اختيار كتابين من كتب المعهد الديني الجعفري وهما:

(1) كتاب "العلوم الشرعية – الجزء الأول – للصف الرابع الابتدائي" الطبعة التجريبية 2005م: إذ يشتمل الفصل الأول منه على تفسير بعض الآيات الكريمة والأحاديث النبوية، وأركان العقيدة، وهي كلها تعتبر من المشتركات في جميع كتب الدين في المسارات التعليمية الأخرى بما فيها المعهد الديني السني. ثم يشرح الكتاب في قسم الفقه "الوضوء في وجود الجبيرة"، و "التيمم في عدم وجود الماء" و"مستحبات الصلاة". هذا ويتميز هذا الكتاب في وجود بعض التسيبجات الخاصة بالمذهب الشيعي كتسيبحة الزهراء عليها السلام، وغيرها من التمايزات الشكلية والتي من الممكن دراستها لجميع الطلبة مع توضيح الفرق بين المذاهب وشرح أسباب ذلك بموضوعية وعلمية.

(2) كتاب "العلوم الشرعية – الجزء الثاني – للصف الخامس الابتدائي": وهو يشتمل تقريباً على نفس مكونات ومحاور الكتاب السابق، مع إضافة لسيرة الإمام زين العابدين عليه السلام وهي سيرة من الممكن تدريسها بشكل عام ضمن جميع المسارات التعليمية الأخرى.

مضامين مادة "التربية المواطنة"

مادة التربية المواطنة تدرس في جميع المراحل التعليمية، ولأهمية هذه المادة لمعرفة المنظومة التعليمية وأهميتها في تشكيل الذهنيات، وتعبيرها عن الاختيارات المعلنة للدولة، مما يعكس ترسيخ قيمة التسامح من جهة، وتعليم الطلبة قيم ومبادئ حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ المواطنة من جهة أخرى.

فإن الورقة تحاول دراسة وتحليل مضامين كتب هذه المادة، ملتزمين بكشف المؤشرات التمثيلية (قياس مبدأ المساواة) سواء تمثيلية مؤلفي الكتاب المدرسي (نسبة المؤلفين ونسبة المؤلفات)، أو باقي المؤشرات النمطية واحترام التعددية والاختلاف والانفتاح.

1. كتاب "التربية المواطنة" للصف الأول الإعدادي – الطبعة التجريبية 2008م:

مؤلفو هذا الكتاب ثلاثة من الذكور واثنتان من الإناث، وهو يركز على المجتمع البحريني تاريخياً، والتغيير الاجتماعي الذي حصل فيه، وتاريخ أسرة آل خليفة ومقولات الملك حمد بن عيسى آل خليفة. يعطي الكتاب مساحة كبيرة للمشروع الإصلاحية الذي دشنته الملك بعد توليه سدة الحكم والمسيرة الديمقراطية منذ 2001م، كما يشرح أهمية وجود دولة القانون واحترام القانون، بجانب شرح لمبادئ حقوق الإنسان والإشارة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إضافة إلى

إنه يفصل أهم حقوق المواطن وأهم واجباته، ويختتم الكتاب بشرح للعلاقات الدولية الطيبة لمملكة البحرين. وبشكل عام الكتاب يركز على العموميات المتعلقة بأي دولة مدنية، مع وجود صور ملونة من أهم معالم البحرين وعلمها وطبيعتها.

2. كتاب "التربية المواطنة" للصف الثالث الإعدادي – الطبعة التجريبية 2007م:

مؤلفيه خمسة ذكور من المختصين. يشرح معنى الوحدة الوطنية في المجتمع بين مكوناته وأصوله ومذاهبه وأديانه. ودور المواطن في ترسيخ الديمقراطية عبر الإيمان بحرية الرأي والتعددية والتسامح، ثم ينتقل إلى مسؤولية المواطن في الحفاظ على التراث والبيئة، ويعزز دور ومسؤولية المواطن أمام التحديات الدولية، والإعلام والعولمة، التضامن والتعاون الدوليان، مع شرح مختصر للقانون الدولي الإنساني، وأهمية حوار الحضارات. وبشكل عام يقدم الكتاب شرحاً جيداً لأهمية الوحدة الوطنية عبر نشر ثقافة الحوار وتثبيت دعائم التسامح في المجتمع من أجل ضبط الخلاف وتعزيز السلم الأهلي وتحجيم فرص الانفلاتات الأمنية، لذلك أعطى مساحة معقولة لمبدأ التسامح، والاتجاه إلى الحوار، ونبذ العنف، والإيمان بحرية التعبير والمعتقد، والإيمان بحق الاختلاف.

مادة "التربية المواطنة" الإجراءات العملية المنفذة

لابد ابتداءً من كشف رؤية وزارة التربية والتعليم تجاه مادة التربية الوطنية وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، معتمدين على أحدث مقابلة صحفية مع وكيل الوزارة لشئون التعليم والمناهج الدكتور عبدالله المطوع⁵

يؤكد الوكيل بأن ومن خلال "تطبيق مناهج التربية للمواطنة وحقوق الإنسان والدورات التدريبية التي نفذت، أعطت المؤشرات الواردة من قطاع الإشراف التربوي والإدارات المدرسية أن هناك نتائج ملموسة حول وعي الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، مع وجود علاقات مشتركة أكبر تسود المؤسسة المدرسية، إذ هناك تعاون وتضامن ومشاركة أكبر للطلبة، ووجود وعي أكبر بحق الاختلاف وجدوى الحوار والتفاهم ونبذ العنف، إلا أن هذه القضايا تحتاج إلى وقت أطول حتى ترسخ وتعمق لدى الطلبة والقطاع التعليمي".

ويتضح من ذلك بأن الوزارة تعتمد على مواصلة تدريس مادة المواطنة فضلاً عن قيامها بدورات تدريبية للمعلمين، وحسب مضمون هذه المادة فإن للطلبة أيضاً ورش وفرق عمل لمناقشة مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة بشكل عملي وعبر حوار جماعي، إضافة إلى وجود متابعة لمدى تحقيق الأهداف الموضوعية لهذه المادة من خلال مؤشرات ترسلها إدارات معنية في الوزارة.

ويكشف الوكيل بأن مادة "التربية المواطنة" قد دخلت ضمن مناهج الوزارة وأنشطتها الصفية واللاصفية بدءاً من عام 2003م، وقامت بتعميمها على جميع المراحل الدراسية في المدارس الحكومية والخاصة، وفي عام 2009م شكلت الوزارة فريقاً لإعداد خطة وطنية للتربية على حقوق الإنسان. علماً بأن الوزارة قد أعادت صياغة الأهداف التربوية لتكون منسجمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتضمن قانون رقم (27) لسنة 2005م بشأن التعليم في بنده الرابع من المادة الثالثة والتي تنص على "تنمية الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وتضمينها في المناهج الدراسية".

وفي ضوء ذلك قامت الوزارة بتشكيل فريق بموجب قرار وزاري رقم (1280/م ع ن/2009) لإعداد خطة وطنية للتربية على حقوق الإنسان، وتوصل الفريق إلى إعداد تصور لإطار مرجعي للتربية على حقوق الإنسان ووضع خريطة طريق لعمل الفريق، وإعداد مشروع خطة استراتيجية للتربية على حقوق الإنسان.

ولقد نظمت الوزارة ورشة عمل في الأول من أبريل 2010م حول التربية على حقوق الإنسان وإرساء ثقافة الحوار البناء لدى جميع الأطراف العاملة في المؤسسة المدرسية وتوضيح أدوار إدارات الوزارة في تطبيق خطة التربية على حقوق الإنسان، وقد شارك فيها (70) قيادياً من الرؤساء والمختصين في مجال التعليم.

⁵ المحرر، مقابلة، جريدة أخبار الخليج البحرينية، عدد 12272، السبت 29 أكتوبر 2011م.

وضمن الآليات العملية المستخدمة في الصف الدراسي تشكيل فرق لدراسة حالات وأمثلة ملموسة تعتمد على التعلم عبر استخدام الحجج وقدرات التفكير والنقد والاستماع واحترام تعدد الآراء وذلك بهدف بناء شخصية الفرد والوطن، ويتضمن تدريس مادة المواطنة اكتساب مصطلحات المواطنة مثل الحرية والعدل والتضامن ومبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى تعريف المؤسسات السياسية والنصوص الأساسية للنظام السياسي وقواعد أساسية للحياة الاجتماعية والسياسية واحترامها.

ومن أهم الآليات المستخدمة إعطاء فرص للطلاب ليمارسوا هذه القيم الديمقراطية والحقوقية أثناء التعلم من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية حتى يتدربوا على التمتع بالحقوق مقابل أداء الواجبات مما يدعم الأهداف السلوكية للمادة، وفي هذه الممارسة العملية لتجسيد المفاهيم يقوم المعلم على تنظيم تعلم المهارات وحل المشكلات، وتعلم الاتجاهات والقيم الخاصة بثقافة حقوق الإنسان كالتسامح ونبذ العنف والحوار وإبداء الرأي وغيرها.

ويستخدم عنصر التشويق والابتكار في تصميم الأنشطة وتنويعها وبما يتناسب والفئة العمرية للمتعلم، فالتعلم قد يكون من خلال طرائق وأساليب متنوعة كاللعب أو تمثيل الأدوار أو الزيارات الميدانية أو مشاريع الإنجاز أو من خلال القصة التعليمية وغيرها من الأنشطة المختلفة.

وأهم الزيارات التي يقوم بها الطلاب لتطبيق النظرية وتجسيد المفاهيم على أرض الواقع هي لمؤسسات سياسية كالمجلس النيابي ومجلس الشورى أو مؤسسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تتماشى ومحتوى كل مقرر، بجانب تنظيم المسابقات والندوات والمعارض والمحاضرات التي تقام في المدارس.

وضمن الخطة تولي الوزارة اهتماماً بالتدريب أثناء الخدمة، بحيث تقوم على وصل المعلم بالمستجد والمبتكر من أساليب التربية التي تنص بعملية التعلم والتعليم، لذا وعلى صعيد حقوق الإنسان تقيم سنوياً عدة ورش عمل للمعلمين من أجل تزويدهم بالمعارف الخاصة بحقوق الإنسان، والاطلاع على المستجدات التربوية في الموضوع، وتنمية استراتيجيات التدريس في هذا الحقل. وقد شملت موضوعات التدريب تحديد المكونات الأساسية التي يقترح أن يتضمنها منهج التربية للمواطنة، ومناقشة بنود وثيقة حقوق الإنسان وأبعادها وتطورها.

وقد نفذت الوزارة ورش عمل لتدريب المعلمين الأوائل ومعلمي المدارس الحكومية والخاصة تزامناً مع إصدار الكتب المدرسية شملت حوالي (520) من المعلمين والمعلمات في التعليم العام والخاص في الفترة من 2009 – 2010م.

كما أعدت دليلاً مرجعياً للتربية على حقوق الإنسان يتضمن جانباً معرفياً، أي القيم والمفاهيم والمبادئ والمواثيق ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وجانباً تطبيقياً أي مختلف الاستراتيجيات والطرائق والأنشطة التعليمية / التعلمية.

وقامت بتنفيذ ورشة حول (رزمة ألعاب من أجل حقوق الإنسان) وذلك للأطفال بين 6 – 12 سنة، شارك فيها (39) من بين اختصاصيين ومعلمين أوائل ليتم تعميمها على المدارس الابتدائية.

تناقض الواقع مع التصريحات والسياسات الرسمية

رغم السياسات النظرية لحكومة مملكة البحرين عامة ووزارة التربية والتعليم على وجه الخصوص والتي تؤكد على نشر قيم التسامح والتعددية وحقوق الإنسان، إلا أن الواقع العملي يقول ويؤكد عكس ذلك.

ولقد تجلّى هذا التناقض بشكل فاضح ومؤلم بل ومخيف في التعامل الوحشي والقمعي للحركة الشعبية التي انطلقت في الرابع عشر من فبراير 2011م وما تلاها من انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، حيث تم التعامل مع المحتجين ومن خيرة أبناء الشعب والذين يمثلون الثروة البشرية المتخصصة من سياسيين مرموقين وأطباء ومعلمين وأساتذة الجامعات والطلبة والعمال والموظفين والنساء والشباب، وكان التعامل بحق هؤلاء وحشياً وانتقامياً وتجلّى التمييز الواضح على أساس انتماءاتهم المذهبية، حيث زج في السجون آلاف المعتقلين من هذه الثروة البشرية ومورس بحقهم أصناف التعذيب الجسدي والنفسي سقط منهم حوالي خمسة قتلى من جراء التعذيب في السجون، وأكثر من أربعين شهيداً إضافيين من جراء إطلاق الرصاص (الشوزن) والرصاص المطاطي وقنابل مسيل الدموع.

وعلى صعيد وزارة التربية والتعليم موضوع هذه الورقة فقد تم الفصل من العمل مئات من الموظفين والمعلمين وفصل العشرات من الطلبة من مدارسهم وجامعاتهم والتوقيف عن العمل لشهور، وتشكيل لجان التأديب والتحقيق معهم واعتقال كثرة من المعلمين وموظفي الوزارة والطلبة.

ولقد كشف تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق كل هذه الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان، وأوصت اللجنة بالعديد من التوصيات الداعية إلى خلق ثقافة التسامح وعدم التمييز واهم التوصيات ذات العلاقة بوزارة التربية والتعليم هي:

1- إعادة كل الطلاب المفصولين الذين لم يتم اتهامهم جنائياً بارتكاب عمل من أعمال العنف إلى وضعهم السابق، مع ضرورة إيجاد آلية تسمح للطلاب الذين فصلوا لأسباب مشروعة أن يتقدموا بطلب لإعادتهم إلى الجامعة بعد انقضاء فترة معقولة مع اعتماد معايير واضحة وعادلة للإجراءات التأديبية ضد الطلاب وضمان أن تطبق هذه المعايير بطريقة منصفة ومحيدة.

وأوصت اللجنة فيما يتعلق بالفهم الأفضل واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك احترام التنوع العرقي بالتوصية التالية:

2- وضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ودون الدخول في تفاصيل هذا التقرير الهام والذي تعهد الحكم في البحرين بتنفيذ جميع توصياته، فقد كشف التشخيص الوارد في التقرير إضافة لتوصياته إن المنظومة التعليمية والتربوية في البحرين تحتاج إلى تغيير جذري بما فيها مناهج التربية الوطنية لتحقيق وتعزيز قيم التسامح والتنوع وحقوق الإنسان، حيث كشفت الأحداث الأمنية والسياسية منذ فبراير 2011م بان الممارسات الرسمية بعيدة جداً عن خلق مثل هذه الثقافة وعدم القدرة في تشريب الأجيال الصاعدة بثقافة التسامح تشريباً قادراً على سد منيع يمنع انفجار الأحقاد والكراهية الطائفية، وإن تكون كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية خطأ حمراً يجب أن لا تمس ولا تنتهك. وإن ما هو موجود من مناهج ومواد تعليمية وتربوية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتسامح هي مناهج هشة سطحية وغير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة منها.

مضامين مادة (التربية المواطنة)

في ضوء الرؤية والخطوات والإجراءات التي نفذتها وزارة التربية والتعليم في مجال إنجاح أهداف مادة (التربية المواطنة)، فإن الورقة سوف تركز على مضامين الكتب الصادرة لهذه المادة.

1. كتاب "التربية المواطنة – النظام السياسي في مملكة البحرين" المرحلة الثانوية (أجا 104).
جهة الإصدار: وزارة التربية والتعليم – إدارة المناهج – الطبعة الثانية 2010م.

محتويات الكتاب:

أولاً: التربية للمواطنة: المواطنة وحقوق الإنسان: الوعي الوطني – وزارات المملكة مهماتها وانجازاتها. حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية في البحرين.

ثانياً: النظام السياسي: الدولة – التطور التاريخي للدولة – أنواع الدولة – الدولة الحديثة.

ثالثاً: أنظمة الحكم: النظم السياسية – الحكم الديمقراطي وأنواعه – الدستور والميثاق – أنواع السلطات ووظائفها.

رابعاً: النظام السياسي في البحرين: النظام السياسي والإداري في البحرين قبل الاستقلال، النظام الأساسي والإداري في البحرين بعد الاستقلال – السياسة الخارجية للبحرين.

وتتوضح من عناوين هذا الكتاب مضامينها إذ لا داعي لتبيانها بحكم عمومية ووضوح هذه العناوين التي تندرج تحتها تعريفات وتقسيمات لنظم الحكم المعروفة. بجانب هذه الشروحات العامة، ترى في كل صفحة من صفحات الكتاب تقريباً فقرات من الكلمات التي ألقاها الملك في المناسبات الوطنية، بجانب شرح لهذه الكلمات ومما يمتلكه الملك من وعي لأهمية الانتماء الوطني، فضلاً عن شرح للدور القيادي لأسرة آل خليفة. كما يوضح الكتاب السياسة القمعية للوجود الأجنبي قبل الاستقلال ولو بشكل مختصر جداً، ويسرد الكتاب دور المواطن وحقوقه وواجباته بما فيها مسؤوليات القوى المعارضة الوطنية، الأمر الذي يعني الاعتراف الضمني بهذه القوى السياسية وذلك بعد أن صدر قانون للجمعيات السياسية والذي أدى إلى تأسيس العديد من الجمعيات السياسية في البحرين ومنها جمعيات سياسية معارضة. ويدفع الكتاب نحو أهمية الولاء الوطني وارتباطه بالانتماء الوطني لتراب الوطن.

وفي قسم الأسئلة التي على الطالب الإجابة عنها فهي تتسجم مع مضامين هذه المحاور والعناوين وتعطي أهمية للدور الوطني للأسرة الملكية. وعلى صعيد مفاهيم حقوق الإنسان فقد شرح الكتاب تاريخية مفهوم حقوق الإنسان، والمواثيق العالمية وقدم نماذج من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي، بجانب مواثيق رفض التمييز ضد المرأة - حقوق الطفل. كما أسرد بعض مواد إعلان الاستقلال الأمريكي والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن. وفي قسم حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية في البحرين ركز الكتاب على الحقوق المنصوص عليها في الدستور ومنها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية. كما أسرد الواجبات المنصوص عليها في الدستور وحقوق المرأة ودورها والمجتمع المدني. ولذا كان الكتاب منصفاً فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي وبحقوق الفئات الاجتماعية كالطفولة والمرأة. وفي قسم الحقوق العامة أسرد الكتاب شرحاً لحق الاختلاف والاعتراف بالآخرين، وقبول التعايش، وممارسة الحوار والتخلي عن فكرة الصراع والعنف، واحترام القانون وحقوق الإنسان وحقوق المشاركة السياسية حيث شرح الكتاب حق الانتخابات والتصويت والترشيح للجنسين. وفي قسم أركان الدولة شرح الكتاب معنى الشعب من حيث اعتباره تجمعات سكانية تشترك بروابط الدين واللغة والتاريخ ويخضعون لقانون واحد يحكمهم نظام سياسي واحد. وفي قسم خصائص النظام الديمقراطي ركز الكتاب على أهم هذه الخصائص كالحرية وتعزيزها، وحقوق الإنسان - التعددية وصيانتها - المساواة - العمل السياسي الذي يقوم على التسامح والتوافق بين أطرافه سواء كانت الحكومة أو المعارضة.

هذا نموذج من كتاب خاص بمادة "التربية للمواطنة" تتكرر مضامينها في باقي الكتب، ومن تحليل هذا المضمون يستشف المرء بأن هناك محاولة لتبسيط مفاهيم المواطنة كالحقوق والواجبات ومبادئ حقوق الإنسان والنظم السياسية وغيرها. ورغم أن الكتاب قد أسرد تاريخ البحرين السياسي قبل وبعد الاستقلال وركز على دور أسرة آل خليفة، إلا أنه أهمل المحطات السياسية الكبرى والانتفاضات الشعبية التي اندلعت إبان الانتداب البريطاني وبعد الاستقلال والتي كانت تطالب إما برحيل الاستعمار أو المطالبة بإصلاحات سياسية وإدارية نحو المزيد من الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صناعة واتخاذ القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

التسامح في المواد الدينية

الهدف الأول من إبراز مضامين الكتب الدراسية الخاصة بمادة التربية الإسلامية أو دراسات في العقيدة الإسلامية والثقافة الإسلامية هو مقارنة بين الأهداف الموضوعية في مادة التربية للمواطنة من تعزيز قيم التسامح وحق الاختلاف ومبادئ حقوق الإنسان والحريّة والمساواة والتعددية الفكرية والثقافية، ومدى انسجام هذه الأهداف في مواد التربية الإسلامية، وهل هي تدفع في نفس الاتجاه التسامحي أم أن كتب التربية الإسلامية تبتعد عن تعزيز قيمة التسامح. وبالتالي الوصول إلى نتائج بضرورة انسجام أهداف جميع المواد الدراسية وعدم تعارضها، مما يخلق تشوهاً في الوعي وإرباكاً في التربية الهادفة إلى خلق جيل متوازن غير متناقض، وبناء جيل لا يحمل ازدواجيات في الشخصية، بمعنى أن يكون متسامحاً عندما يتكلم في مجال حقوق الإنسان ومتشدداً عندما يتكلم في مجال العقائد.

لذا تحاول هذه الورقة أن تسرد وبالتفصيل مضامين نماذج من الكتب التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم في البحرين والخاصة بمادة التربية الإسلامية.

أولاً: كتب التفاسير

أصدرت وزارة التربية والتعليم ثلاثة كتب للمرحلة الثانوية.

1. كتاب "دراسات في العقيدة الإسلامية" دين (101) – إدارة المناهج – الطبعة الثالثة 2001م.
 2. كتاب "التربية الإسلامية" للصف الثاني ثانوي، الطبعة السادسة 1991م – صادر من دولة الكويت.
 3. كتاب "التربية الإسلامية" للصف الثالث الثانوي – الطبعة العاشرة 1992م.
- هذه الكتب الثلاثة تحاول شرح وتفسير الآيات والأحاديث من خلال منهج العموميات والبحث عن المشتركات والابتعاد عن الاختلافات المذهبية.

ثانياً: دراسات إسلامية حول القضايا المعاصرة والنظم

بجانب الكتب المتقدم ذكرها تدرس في المرحلة الثانوية مواد حول الإسلام والقضايا المعاصرة والنظم الإسلامية أهمها:

1- كتاب "الإسلام والقضايا المعاصرة" للمرحلة الثانوية – الطبعة الثالثة – إدارة المناهج – 2003م.

يحتوي الكتاب على المواضيع التالية:

- تكريم الإنسان في الإسلام – حقوق الإنسان في الإسلام – الإسلام والعولمة – الانفتاح الإعلامي وخطر الغزو الثقافي – قضايا طبية معاصرة (نقل الأعضاء وزرعها – أطفال الأنابيب- الاستنساخ) – القلق والشك والصراع النفسي – المخدرات – الإرهاب وموقف الإسلام منه – الوسطية ونبذ المغالاة – الإسلام سبيل الحضارة المثلى والمجتمع الأفضل – الإسلام والبيئة – التربية الجنسية في الإسلام – الإسلام والديمقراطية – الانتماء للوطن والأمة.

وتحتوي جميع هذه المحاور على نصائح والدعوة للمساواة بين الناس وحفظ كرامة الإنسان واعتبار عمله في الخير والصالح هو المقياس، بجانب علاقة المسلمين مع غيرهم من أهل الكتاب على أساس من التسامح والتراحم، والتأكيد على حقوق الإنسان من مساواة في الحقوق والواجبات، وحق الحياة وحق التعلم، ومنح الحرية في التعبير والتفكير وحق التملك والتصرف. غير أن ضمن هذا المحتوى من الأهمية الإشارة إلى بعض المفاهيم والأفكار ذات العلاقة بقيم التسامح والتعددية والعدالة وأهمها:

1- الكتاب يؤكد على ضرورة القصاص وتطبيق عقوبة قطع اليد للشارق وعقوبة الجلد للزاني والزانية وعقوبة الجلد لشارب الخمر، وهي دعوة تتعارض ومع الكثير من الأنظمة الوضعية التي بدأت الدول العربية والإسلامية بتطبيقها والتي تحاول التوفيق مع موثيق حقوق الإنسان وتطبيق العقاب دون المساس بأدمية الإنسان وكرامته وجسده.

2- يعرف الكتاب العولمة بشكل من التحليل الغيبي، فابتداءً يقول بأن تعريف العولمة في السياسة هو ((عولمة السياسة بمعنى إخضاع الجميع لسياسة القوة العظمى والقطب الأوحى في العالم "أمريكا")) وهو تعريف يشوبه عدم الدقة وينحاز نحو خلق موقف سلبي من العولمة الإيجابية الداعية إلى التحاور بين الحضارات.

وبعد سرد لمرحلة الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي يقول الكتاب (كان اختلاف الأقوياء رحمة للضعفاء) وهنا ينحرف التحليل نحو الغيبيات حيث يقول أن هذا الاختلاف بين الأقوياء (جعل بعض علماء أمتنا قديماً يدعون الله قائلين "اللهم اشغل الظالمين بالظالمين، وأخرجنا من بينهم سالمين") وهو ما يوحي بأن جميع شعوب العالم من المعسكرين هم من فئة الظالمين!! ويواصل الكتاب ((ولكن الخطر على الصغار يكمن فيما إذا اتفق الكبار عليهم، فاتفاقهم نقمة، كما إن اختلافهم رحمة، ولكن من سنة الله تعالى ألا يتفقوا، وإذا اتفقوا حيناً فسرعان ما ينفذ اتفاقهم لتناقض المصالح فيما بينهم)) وأعتقد بأن مثل هذا التحليل لا يخدم قيم السلام العالمي والتعاون الدولي والحرص على البشرية وحمايتها عبر الدفع نحو المزيد من التعاون والاتفاق الدولي.

أما العولمة الاقتصادية فجميع التعريفات والتحليلات في هذا الكتاب تركز على سلبيات هذه العولمة على الدول النامية ووجود منظمات دولية تعتمد عليها العولمة الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات الأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسيات، ويصل إلى نتائج بأن العولمة الاقتصادية نتائجها الاستغلال وبالأخص استغلال موارد الدول النامية، والإسراف في الاستهلاك، وسكرة الإعلانات الدعائية، وكل هذا الإسراف ((محرم في ديننا الذي لا يحبه الله تعالى ويدفعنا بأساليبه الخطيرة إلى شراء ما لا نحتاج إليه)) بجانب أن هذا الاقتصاد المعولم يكون لحساب القلة من الأقوياء من الأفراد والدول.

ويبدو واضحاً من هذا التحليل السطحي للعولمة الاقتصادية بأنه قد أبرز العولمة المتوحشة دون أن يحاول إبراز الجوانب الإيجابية للعولمة الاقتصادية والتي تخدم اقتصاديات الدول العربية والإسلامية وتؤدي إلى المزيد من التشاركية والتنافسية والحوكمة وجذب الاستثمارات وتوفير المزيد من فرص العمل وغيرها من المخرجات التي تحتاج إلى تفهم شامل لإيجابيات وسلبيات العولمة الاقتصادية.

وعلى صعيد عولمة الثقافة فإن الكتاب يعتبر هذا النوع من العولمة هو من أشد الأنواع خطراً وأبعدها أثراً ((حيث فرض ثقافة أمة معينة على سائر الأمم، أو ثقافة الأمة القوية الغالبة على العالم كله، وإن العولمة الثقافية أخطر من العولمة الاقتصادية فهي التي تمهد للاختراق وتغيير السلوكيات... وإن العولمة الثقافية تريد أن تسلخ الشعوب من أصالتها، وأن تنتزعها من هويتها أو تنزع منها هويتها)) والحل الذي يركز عليه الكتاب لمواجهة العولمة الثقافية هو ((لا يمكن مقاومة العولمة الثقافية إلا إذا اعتصمنا بإيماننا وقيمنا وأخلاقنا وشريعتنا وتراثنا الثقافي العريق، وإصرارنا على تميزنا وتمسكنا بصراطنا المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين)).

ودون الدخول في تفاصيل مدى صحة هذا التحليل لابد من التأكيد بأن العولمة الثقافية قد استفادت منها شعوب العالم عبر زيارة المعارف والحصول عليها والوصول إليها واستيعاب ثقافات العالم وتفهمها.

ولقد اجتهد المؤلفون حيث أضافوا نوعاً جديداً من العولمة هو عولمة الدين !! رغم إنهم لم يتوسعوا فيها كثيراً حيث أشاروا فقط إلى أن ((هناك سعي حثيث لعولمة الدين، عن طريق نشر العقيدة المسيحية في العالم "تنصير العالم".. وبهذا يفرض الغرب "إمبريالية دينية" على العالم بعد أن ولى عهد الإمبريالية الاستعمارية والعسكرية والسياسية القديمة التي لم تعد مقبولة اليوم)).

ورغم عدم دقة النتائج حيث ما يزال هناك احتلال أجنبي وإمبريالية عسكرية وسياسية، إلا أن مسألة عولمة الدين والتركيز على تنصير العالم دون تحليل الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتخلف في معظم الدول النامية والذي يؤدي إلى اختراقات عديدة، ومع ذلك لابد من الإشارة بأن مثل هذه الأطروحات لا تنسجم مع قيم حرية الأديان والتعبير والتفكير والتسامح، ولا تنسجم مع واقع جديد يتمثل في قدرة الإسلام على الانتشار في أوروبا وأمريكا واستفادته من العولمة بشتى أنواعها للتعريف بالإسلام.

وينتهي الكتاب في محور العولمة بمقارنة بين هذه العولمة بأنواعها الثلاث والتي تمثل الإمبريالية والاستغلالية وبين مفهوم العالمية كما في الإسلام وذلك عبر الإتيان ببعض الآيات الكريمة (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين "سورة الأنبياء")، (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً "سورة الفرقان") ومن ثم تعريف معنى العالمية في الإسلام باعتبارها تقوم على تكريم بني آدم جميعاً، وعلى أساس المساواة بين الناس في الكرامة الإنسانية، متجاهلاً بأن هذا المفهوم والتعريف موجود في جميع مواثيق حقوق الإنسان العالمية أيضاً.

وفي ختام هذا الفصل يؤكد الكتاب بأن واجب المسلمين نحو العولمة هو (لا ينبغي تقبلها كما هي، والاستسلام لها، فالموقف اللائق هو "الموقف الوسط" الذي يجتهد أن يستفيد من إيجابيات هذه العولمة وانفتاحها، ويؤخذ خير ما فيها، وأن يجتنب سلبياتها المادية والمعنوية.. وضرورة الاعتماد على الذات اقتصادياً وتنموياً لناخذ دورنا في العالم) وهي خاتمة سليمة وصحيحة، إلا أن ما يؤخذ عليه بأن في متن الفصل وأثناء تحليله وشرحه للعولمة لم يركز سوى على سلبيات العولمة دون ذكر أو شرح أو توضيح لإيجابياتها العديدة والتي تدفع الناشئة نحو التقبل بقيم الاختلاف والآخر والتنوع والتعاون والتسامح.

3- في فصل قضايا طبية معاصرة من المفيد مقارنة ما ورد فيه من تحليل مع قيمة التسامح العلمي إن جاز التعبير وأهمية التعامل بإيجابية كبيرة مع الاكتشافات العلمية التي تخدم الإنسان وصحته والابتعاد عن تأويل الآيات وربطها بالاكتشافات والاختراعات العلمية.

■ ففي مجال نقل الأعضاء البشرية وزرعها انحاز الفصل لآراء العلماء الذين أجازوا نقل الأعضاء وزرعها وذلك ((الضرورة العلاجية لأن في ذلك حفظاً لحياة الإنسان وتحقيقاً لمبدأ الإيثار والتعاون بين المسلمين)) كما انحاز

الفصل لرأي عدم إجازة بيع الأعضاء في حال حياته ولا بعد وفاته حيث يعتبر ذلك امتهاناً للإنسان ((ويؤدي إلى انتشار عصابات لسرقة الناس بقصد بيع أعضائهم، فيحرم ذلك سداً للذرائع)) وأعتقد بأن الأحرى أن يشير الفصل إلى حق التبرع بالأعضاء بعد الوفاة لمن يرغب بذلك وذلك لإنقاذ حياة الآخرين، وهي إشارة قد تعزز قيمة حب الآخرين ومساعدتهم.

- وفي مجال أطفال الأنابيب فقد أجاز الكتاب ذلك وهو انحياز إيجابي وتحرر نحو القبول بمثل هذه الاختراعات التي كانت مرفوضة ومحرمة في بداياتها لدى بعض رجال الدين المتزمتين، ولقد وضع الكتاب شروط لهذه الإجازة هي:
 - ~ أن تكون الزوجية قائمة بين الزوجين.
 - ~ أن يتم إجراء هذه العملية برضا الزوجين.
 - ~ أن يؤمن عدم اختلاط الأنساب بعدم استعمال بويضة الزوجة أو غير ماء الزوج.
 - ~ أن يقوم بإجراء هذه العملية من يوثق بدينه وعلمه من الأطباء في مركز طبي موثوق.

ودون الدخول في مدى فعالية وقدرة هذه الشروط والقيود إلا أن انحياز الكتاب لإجازة الاستفادة من أطفال الأنابيب هو انحياز إيجابي حيث لم يحرمه.

- وفي مجال الاستنساخ فالكتاب أشار إلى أن الحكم الشرعي بإباحته في النبات والحيوان بشرط البعد عن العبث وتغيير خلق الله، كما لذلك من فوائد اقتصادية للبشرية، أما على صعيد البشر فأشار الكتاب بأنه ((لا مانع شرعاً من تعديل بعض الصفات الوراثية المرضية أو المعيبة بعيب ما مثل السرطان أو التشوه الشديد، وتعدد العاهات والتخلف العقلي أو العمى أو المرض الوراثي الخطير الذي يؤثر في حياة الإنسان.. أما إذا كان المرض غير خطير فلا يلجأ لعملية التعديل، منعاً من المجازفة أو المخاطرة في عمليات غير مضمونة النتائج)).

أما بالنسبة إلى تحسين النسل فيشير الكتاب إلى أن ((إذا كان تعديل الصفات الوراثية من أجل تحسين النسل كزيادة الذكاء أو الحس أو الانتباه، وأما في الأعضاء كإطالة القامة أو اليدين، أما في الألوان كتغيير لون البشرة أو العين أو نحو ذلك فلا يجوز شرعاً، لأنه تغيير لخلق الله، والله خلق الإنسان في أحسن تقويم، ولكن لحكمة معينة فقد يخلق البليد والقبیح والمجنون والمعتهو والقزم والأسمر والأبيض وغير ذلك)).

وأعتقد بان هذا التبرير ضعيف لا ينسجم ومع قيم الحرية والتسامح.

4- في قسم الإرهاب في الإسلام فقد صنف الكتاب الإرهاب إلى نوعين

- ~ استعمال العنف ضد القوى الأجنبية المحتلة، سعياً إلى الحرية والمساواة ونيل الاستقلال، وقد أشار الكتاب إلى قرارات الأمم المتحدة باعتبار أن هذا الأسلوب الذي تقوم به الشعوب أو حركات التحرير الوطنية في كفاحها المسلح من أجل الاستقلال وتقرير المصير وإزالة الاستعمار أو أي شكل من أشكال السيطرة والهيمنة، ولذا استبعدت تلك الأعمال من تعريف الإرهاب باعتبارها أعمالاً مشروعة.
- ~ ما يهدف إلى إكراه العناصر الثورية على العدول عن نشاطها وخططها ومثاله أساليب العنف والبطش التي استخدمتها الحركة الفاشية في إيطاليا، والحركة النازية في ألمانيا قبل الوصول إلى الحكم وبعده، والحركة الصهيونية مع شعب فلسطين منذ احتلالها إلى الآن. فقد اعتبره إرهاباً.

ورغم أن الكتاب قد أسرد تاريخ الإرهاب منذ القدم عالمياً إلا أن خلط الكثير من الثورات واعتبرها إرهاباً حيث زج بالثورة الروسية عام 1917م ضمن الإرهاب، وعلى صعيد التاريخ الإسلامي اعتبر الحشاشون والقرامطة والزنج حركات إرهابية رغم أن مفكرين عديدين يعتبرون حركة القرامطة والزنج حركات شعبية ومقاومة ضد الاستبداد، ومع ذلك لم يشر الكتاب نهائياً إلى التطرف والإرهاب الذين تمارسه بعض الحركات الإسلامية المتطرفة كالقاعدة وأشباهها. وينتهي هذا القسم من الكتاب في تحديد المواقف التالية:

- ~ الإسلام دين الرحمة والتسامح، يدعو إلى العدل والسلام، ودعا إلى مقابلة السيئة بالحسنة، وقد عفا النبي (صلعم) عن أهل مكة عند فتحها.
- ~ هناك تطابق تام بين الإسلام والسلام، وأن السلام هدف رئيسي لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان.
- ~ حرم الإسلام الاعتداء على الآخرين بأي شكل من الأشكال، لدرجة أنه جعل الاعتداء على فرد واحد من أفراد الإنسانية كأنه اعتداء على البشرية كلها.

وهي مواقف إيجابية تعزز قيم التسامح والمحبة والسلام.

2. كتاب "دراسات في الثقافة الإسلامية" للمرحلة الثانوية – دين (323) إصدار الجامعة الهاشمية – الأردن – طبعة خاصة للبحرين 2001م.
تأليف: الدكتور صالح ذياب هندي.
من المفيد شرح هذا الكتاب بالتفصيل وذلك لوجود العديد من المفاهيم والقيم المتعارضة مع قيم حقوق الإنسان والتسامح والتفاهم والتصالح.

الباب الأول: مدخل إلى الثقافة الإسلامية: يركز على مفهوم الثقافة – الفرق بين الثقافة والعلم – علاقة الثقافة بالحضارة المدنية – تعريف الثقافة الإسلامية – مصادرها وخصائصها – التحديات المعاصرة للثقافة الإسلامية.

وأهم التحديات: الغزو الثقافي الغربي ووسائله كالتبشير وأهدافه وخطورته وأساليبه، والإستشراق والتغريب وإحياء الدعوات الهدامة كالنزعات الجاهلية قبل الإسلام!!؟؟

واعتبر النزعة القومية كإحدى هذه النزعات بجانب النزعة الإقليمية والنزعة العصبوية. واعتبر خطورة النزعة القومية باعتبارها فكرة خبيثة خادعة هدفها تمزيق وحدة المسلمين، فكرة يهودية لإنتاج ماسوني يستهدف فرض العلمانية، وإن أهداف النزعة القومية إضعاف الرابطة الإسلامية وتحقيق مصالح النفوذ الأجنبي، وجعل ولاء المسلم لوطنه، قبل عقيدته!!؟؟ وتقديم الكافر إذا كان من قوميته على المسلم إذا كان من قومية أخرى!!؟؟ ووصل المؤلف بأن أمام كل هذه (المخاطر!!) فإن الإسلام يرفض رفضاً قاطعاً القومية كفكرة بديلة عن الإسلام.

إن هذه الدعوة الراضية للقومية بجانب عدم دقة الاتهامات الموجهة للفكرة القومية كلها تصب في زيادة الأحقاد والكرامية وتحريف أهداف الأمم ومنها الوطن العربي بضرورة الوحدة والتكامل، بل المطلوب الدعوة بأن القومية تتكامل مع الإسلام ولا تتعارض معه، هذا فضلاً عن تعارض مثل هذه الدعوة مع العديد من الكتب الدراسية الخاصة بالتربية الوطنية أو التاريخ أو الاجتماع أو الجغرافيا أو غيرها والتي تدعو إلى الوحدة والتكامل العربي والنضالات القومية ضد الاستعمار.

سيحتضن هذا الكتاب العديد من المفاهيم المتمتزة البعيدة عن الجوانب الإنسانية والمتسامحة في الإسلام وبدل التوجه نحو العالمية والتسامح يثبت الكتاب مفاهيم كراهية القومية ورؤية غير دقيقة للعلمانية وتركيزه فقط على فصل الدين عن الدولة باعتباره المقصد من العلمانية وبجانب موقفه الضد من حرية المرأة ونيل حقوقها ومساواتها بالرجل، هذا فضلاً عن تضخيم بعض الظواهر في الدول العربية واعتبارها غزواً ثقافياً خطيراً، ككتابة العربية بالحروف اللاتينية، وإحلال العامية محل الفصحى، كما اعتبر الدعوة لتحرير المرأة وتبرجها غزواً ثقافياً.

الباب الثاني: مدخل إلى دراسة العقيدة الإسلامية: مفهومها وأركانها – الإيمان بالقدر – مفهوم التوكل – الرزق – الأجل – خصائص العقيدة الإسلامية – أثرها في حياة الفرد والمجتمع.
وهو باب تقليدي يشتمل على العموميات المعروفة في المواضيع المذكورة أعلاه.

الباب الثالث: الشريعة الإسلامية: مفهومها، عالميتها، مقاصدها، الموازنة بين التشريع الإسلامي والوضعي، مفهوم العبادة في الإسلام، خصائصها ومزاياها.

إن أهم المفاهيم المتعارضة مع توجهات الدول العربية نحو المدنية وتلاؤم الأنظمة والتشريعات الوضعية مع الشريعة الإسلامية هو هجوم المؤلف غير الموضوعي وغير العلمي على التشريع الوضعي الذي اعتبره طابعه مادي ولا يعرف معنى للأخلاق فيه، وهو اتهام غير صحيح بل خطير حينما يخلق في ذهن الطلبة مثل هذه الكراهية للأنظمة والقوانين الصادرة عن السلطات التشريعية، ولتشويه هذه التشريعات فالمؤلف يوضح بان الأخلاق وإن تواجدت في مثل هذه التشريعات فهي أخلاق نفعية مخالفة للإسلام!!!

ومثاله بأن القوانين الوضعية لا تتورع أن تقر ملكية الشخص للعقار الذي يستخدمه مدة (15) سنة حتى ولو كان غاصباً له؟؟؟ وهو مثال سطحي، ومثال آخر يستشهد به كجريمة تهريب المخدرات في بلد كمصر وكان المهرب من رعايا الأردن فإن أحكام القانون المصري لا تسري عليه وإنما يعاقب بموجب أحكام القانون الأردني، وهو مثال مضحك وكذب واضح وتشويه فاضح لأذهان وثقافة الطلبة، ويؤكد بأن التشريع الوضعي يفتقر إلى المراعاة لظروف ومصالح الفرد والجماعة في آن واحد وهو أيضاً مثال غير صحيح.

وبشكل عام فإن كل هذه التبريرات تدفع الطلبة نحو التشرب بقيم عدم احترام القانون إذا كان وضعياً.

الباب الرابع: النظام الإسلامي: مفهومه - خصائصه - سلطات الدولة الإسلامية - مفهوم الجهاد في الإسلام وأنواعه وبواعثه - مفهوم النظام القضائي في الإسلام وسلطاته ومحصلة هذا الباب هي ((أهمية وضرورة تطبيق نظام الحكم الإسلامي في الحياة، فنظام الحكم في الإسلام هو النظام الذي تشرف على أحكامه وتطبيقها دولة إسلامية تستمد مقوماتها من القرآن والسنة، وهذه الدولة هي دولة الخلافة الإسلامية! التي يرئسها الخليفة أو الإمام الأعظم أو أمير المؤمنين)).

وهي محصلة بعيدة عن ضرورات المرحلة المعاصرة الراهنة وتوجهات الدول نحو دولة المؤسسات الديمقراطية والقانون، وهي تعزيز لأطروحات وشعارات التيارات والحركات الإسلامية التي لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية والتشاركية، ويبتعد المؤلف في هذا الشأن كثيراً عن أي جهد علمي لمعاصرة وتحديث النظام الإسلامي وإنما إعادة الحاضر للماضي البعيد دون تفكير موضوعي لاستحالة مثل هذه الدعوة في الواقع العربي والعالمي الراهن الذي يدفع نحو المزيد من الديمقراطية كنظام سياسي والمزيد من حقوق الإنسان السياسية، الأمر الذي يخلق تشوهات خطيرة عند تعلم الطلبة مثل هذه المفاهيم المتعارضة مع قيم إنسانية وإسلامية كثيرة.

الباب الخامس: النظام الاجتماعي في الإسلام (الأسرة في الإسلام): مفهومه - مفهوم النكاح وحكمته وحكمة، حقوق المرأة في الإسلام، حكم الإسلام من عمل المرأة واختلاطها بالرجل.

وينحاز المؤلف في هذا الباب للكثير من الدعوات المحافظة غير المنسجمة مع المواثيق الحقوقية، فكافة تبريراته تتجه نحو عدم الإجازة لقيادة المرأة العمل السياسي أو القضائي وأن العمل الأصلي للمرأة يجب أن يكون متوافقاً مع فطرتها وهو أن تكون أمّاً وربة البيت، وأن عملها الأصلي كزوجة وأم حتى قبل العبادة والتطوع!!!؟؟؟

ويشير في هذا المقام بأنه ومع ذلك يجوز للمرأة العمل بشرط أن لا تكون الوظيفة معطلة لعمل المرأة في بيتها كأم وكزوجة، وأن يكون العمل مناسباً للمرأة كأنتى، وأن يكون عملها بعيداً عن جو الاختلاط!!! ولتعزيز مفهوم المحافظ بشأن الاختلاط يشير إلى أن ((السهرات العائلية أو السياحة المشتركة أو النوادي المختلطة فهي من الاختلاط الذي لا يقره الشرع)).

ويتضح من ذلك مدى التعارض الكبير بين هذه القيم والمفاهيم التي يبيتها الكتاب وبين مفاهيم وقيم المساواة والعدالة والحرية والمحبة والتسامح.

البابان السادس والسابع:

تشتمل على شروحات حول النظام الاقتصادي في الإسلام من ملكية وزكاة وعمل وغيرها، والعقوبات في الإسلام، ولا يوجد أي مفهوم من الممكن مقارنته بقيم التسامح وحقوق الإنسان، حيث إنها شروحات عامة متفق عليها.

الباب الثامن: الحضارة الإسلامية:

حيث يشير إلى التسامح الديني بين المسلمين وغير المسلمين، والأساس الفكري لتسامح المسلمين مع غيرهم، حيث يشير لهذه العلاقة بشكل إيجابي لا يتعارض ومع قيم التسامح وحقوق الإنسان والحريات العامة، وكذلك يشير إلى مظاهر التسامح لدى المسلمين وحقوق المسلمين وغير المسلمين كحمايتهم من الاعتداء الداخلي والخارجي وحماية أموالهم وأعراضهم وحقوقهم في التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض وحرية ممارسة شعائرهم وأعمالهم.

غير أن كل هذه المظاهر التسامحية الإسلامية التي يشير إليها لا تتدرج ضمن التعامل مع غير المسلمين من سكان أو مواطني الدولة الإسلامية باعتبارهم مواطنون كاملتي الحقوق، الأمر الذي يضعف مبدأ المواطنة كأساس لأية دولة مدنية. وما يؤكد هذا الطرح هو عند إشارته لواجبات غير المسلمين في الدول الإسلامية والتي تتمثل في دفع الجزية والخراج والضريبة التجارية، فإذا كانت الأخيرة ملزمة وواجبة على جميع المواطنين دون تمييز بينهم على أساس الدين فإن مفهوم الجزية والخراج أصبح خارج التاريخ الإسلامي المعاصر والإشارة إليهما يتنافى مع قيم المساواة والمواطنة وحقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية الراهنة، الأمر الذي يخلق تشوهاً قيمياً وثقافياً تمييزية في عقول الطلبة.

الأمر ذاته ينطبق عندما يشير الباب لوجوب التزام غير المسلمين بأحكام القانون الإسلامي في المعاملات حيث يتنافى ذلك مع مبادئ دستورية في المجتمعات الإسلامية الراهنة وتعارض ذلك مع موانع حقوق الإنسان، وكان الأجدى الدفع في اتجاه حق غير المسلمين في المعاملات بوجود خصوصية وقوانين خاصة بهم أو أن تكون هذه القوانين الوضعية منسجمة مع قيم المساواة والعدالة التي ملزم تنفيذها من قبل جميع المواطنين دون تمييز على أساس الدين.

الباب التاسع: الإسلام والقضايا المعاصرة:

يختلف هذا الكتاب في اختياره للقضايا المعاصرة عن الكتاب المتقدم ذكره حيث اختار قضايا شكلية كاللباس ولبس الرجل الحرير وتحريمه، وتحريم لبس الرجل الذهب، وتحريم استخدام أنية الذهب والفضة، وتحريم وشم الأبدان، وتحريم وشر الأسنان (أي تحديدها وتقصيرها) حيث يشير الكتاب لحديث نبوي (لعن رسول الله المرأة التي تقوم بهذا العمل) وينطبق ذلك على الرجال أيضاً وتحريم ترقيق الحواجب (أي إزالتها ورسم حواجب جديدة بالأقلام الخاصة بالحواجب، ويشير إلى أن الرسول لعن المرأة التي تمارس مهنة النمص) (أي التي تقوم بترقيق الحواجب)، وتحريم وصل شعر المرأة بشعر آخر حقيقياً أو اصطناعياً (الباروكة) ودليل الكتاب على هذا التحريم هو أن رسول الله لعن الواصلة والمستوصلة (الواصلة هي من تقوم بوصل الشعر والمستوصلة هي التي تطلب ذلك) ويركز الباب على الخلافات الفقهية بشأن اللحي وطولها وحلقها.

إن كل هذه القضايا الشكلية وتحريمها قد اجتازتها الحياة المعاصرة من جانب، وتعتبر تدخلاً سافراً في الحرية الشخصية من جانب ثان، وتعزيزاً لقيم القمع والمنع والترهيب والتعصب البعيدة عن قيم الحرية والتسامح والاختيار من جانب ثالث.

وعلى صعيد مسألة التأمين سواء على الحياة أو الممتلكات فيسرد الكتاب الموقف المؤيد للتأمين بأنواعه والموقف المحرم له، ومن ثم يحدد المؤلف موقفه بأن "التأمين عقد باطل لا تتحقق فيه مواصفات العقد في الشرع الإسلامي، لأن عقد التأمين لا يقع على عين أو منعه وإنما يقع على تعهد أو ضمان، وهما لا تعدان عيناً لأنه لا يستهلك ولا يؤخذ منفعة.. وهو عقد باطل لأنه ليس عملية تعاونية بين الناس.. كما أنه عقد رافد يغذي الربا ومؤسساته.. وأن التأمين يربي في الإنسان البلادة في الحس الإيماني.. إضافة إلى أن التأمين مناف لمفهوم التوكل الصادق على الله".

ورغم أن هذه التبريرات بشأن مسألة التأمين تتنافى مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، والأسواق المفتوحة في المجتمعات الإسلامية أو معظمها أو التنافسية والتعددية بحق المستهلك المواطن في الاستفادة من أو الامتناع عن التعامل مع إلا أن الكتاب يواصل شرحه طارحاً البديل الإسلامي لشركات التأمين كالتعويض عن طريق التكافل أو من بيت المال (الحكومة) وهو مؤسسة حكومية عامة للتأمين الوطني لكل المسلمين أو من الزكاة أو غيرها من الوسائل التي أخذ من بعضها شركات التأمين (الإسلامية!!) ولا يمكن الأخذ ببعضها لصعوبة تطبيقها في وقتنا الحاضر.

ورغم أن في كتاب آخر وهو كتاب (العالم الإسلامي)⁶ ويدرس في المرحلة الثانوية أيضاً يشير إلى أن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الدولة الإسلامية هي نفس المشكلات التي في الدول الغربية، كالانفجار السكاني وأثاره الاجتماعية والاقتصادية من سوء توزيع الثروة وانخفاض مستوى المعيشة والبطالة وعدم التوازن بين الدخل ونسبة الزيادة السكانية بسبب كثرة المواليد وانخفاض عدد الوفيات، وحيث يطرح حلولاً لهذه المشكلات منها نشر الوعي لتنظيم الأسرة والاطلاع على كل ما هو جديد في العالم الغربي من أفكار ومخترعات والعمل على نقل المعرفة والخبرات والاستفادة منها.

وهنا يبدو التناقض واضحاً في منهجية التعامل بين الكتابين والتوجهات بين الأخذ والاستفادة من الغرب، وبين محاولة هذا الكتاب تحريم ورفض الاستفادة من الخبرات والوسائل الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بحماية الإنسان وحياته وممتلكاته وتحسين مستوى معيشته وضمانها وضمان حاضره ومستقبله.

ويتجلى ذلك التناقض بين الكتابين بأن هذا الكتاب لا يحل مثل هذه الأزمات المعاصرة تحليلاً اقتصادياً موضوعياً وعقلانياً ومنطقياً وإنما يتعامل معهما بعقلية "المؤامرة الغربية" فعلى سعيد مسألة تحديد النسل يرى بأنه فكرة أوروبية خبيثة نظراً لمشاكلها الأوروبية كالبطالة، وكأننا كمجتمعات عربية وإسلامية بعيدون عن هذه المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فالكتاب يعتبر "تحديد النسل تعطيل لأعضاء الجسم من القيام بوظيفتها الطبيعية وهي الإنجاب، وإن المرأة عندما تستخدم الموانع إن كانت لا تتعرض باستخدامها لضرر فوري ظاهر إلا أنها إن ظلت تستخدمها لمدة من الزمن فلا بد أن يصيبها الانهيار العصبي قبل سن الكهولة!!! كما تنتج عن هذا الاستخدام التبرم والتذمر والقلق والأرق وتوتر الأعصاب وتشويش الفكر وهجوم الأحزان وضعف القلب ونقص الدورة الدموية وتشلل اليدين والرجلين والتهاب الجسد واضطراب العادة الشهرية!!!).

ولا داعي لأي تعليق على هذه الفتاوى الطبية التي تضخم المخاطر لدرجة كبيرة وتدفع العقول الصغيرة والشابة للطلبة نحو رفض الاستفادة من الاكتشافات الطبية الحديثة وتعزز التعصب للجهل والمرض.

3- كتاب "النظم الإسلامية": وهو كتاب معدل للمرحلة الثانوية (دين 212) حيث قام بالتعديل الأستاذ خالد السخي - اختصاصي مناهج التربية الإسلامية - نادية أحمد صقر (أنثى)، اختصاصية المناهج التربوية الإسلامية، علي خليفة الزياتي، اختصاصي مناهج التربية الإسلامية، الإشراف الدكتور يوسف محمود العلوي، الاختصاصي الأول لمناهج التربية الإسلامية - إعداد وحدة مناهج التربية الإسلامية - الطبعة الثالثة (المعدلة) - 2003م.

ويتميز هذا الكتاب بأنه يدعو للقضاء على العصبية، وتغيير واضح في شرحه الإيجابي لحقوق المرأة في الإسلام حيث يبتعد عن ما سبق ذكره في الكتب المذكورة أعلاه من الأحكام المحافظة والمتخلفة، فالكتاب يؤكد على مساواة المرأة في الإنسانية وحققها في التعاقد في سائر العلاقات الاقتصادية، وحتى في الزواج، وحققها في العلم والتعلم وحق التملك وحق الميراث (دون أن يدخل في التفاصيل في هذا الشأن كما في الكتاب السابق ذكره أو يبرر أسباب حصولها على الميراث بنسبة أقل من الرجل)، وحققها في العمل (مع اتفاق هذا الكتاب بما ورد في الكتاب السابق في رفضه للاختلاط وعدم تعارض العمل مع رسالتها الحقيقية في الأمومة ورعاية المنزل وطاعة الزوج) غير أن هذا الكتاب ابتعد عن استخدام كلمة (التحريم) نهائياً وإنما حاول التخفيف حيث استخدم كلمة (منع الإسلام ذلك)، وهذا عكس الكتاب السابق الذي كانت معظم القضايا المعاصرة من المحرمات.

التغيير المطلوب (التوصيات)⁷

⁶ سعيد عبدالفتاح عاشور، أحمد عبدالرحيم سيد، سليمان مظهر المكاوي، العالم الإسلامي: للمرحلة الثانوية (أجا 222)، الطبعة الثانية 1993م، الباب السادس . الفصل الثالث.

⁷ جمعية العمل الوطني الديمقراطي وعد، مقال "التغيير المطلوب"، نشرة "الديمقراطي" إصدار جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، عدد 48، سبتمبر، أكتوبر 2008م.

- (1) يقع على وزارة التربية والتعليم عبئا كبيرا وتحديا أكبر حتى تتمكن من التغيير والإصلاح الشاملين، فهي بحاجة ماسة لوجود مرجعية فكرية لمحتوى التعليم في البحرين بدلاً من الاعتماد على التوصيات والمبادئ العامة الفضفاضة، أي أن الوزارة بحاجة إلى تبني فلسفة تربوية متكاملة قادرة على تحديد ماذا يراد من التعليم؟ وأي مواطن يراد بناؤه؟ حتى تساهم العملية التعليمية والتعلمية والتربوية في التنمية الإنسانية المستدامة والشاملة، وأن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أيضاً مواكبة كمنتج بشري يدعم توجه فلسفة التعليم في البحرين.
- (2) ومن التحديات التي تواجه هذه الوزارة اعتمادها على التخطيط الشكلي المعتمد على إحصاءات كمية عن تطور ونمو عدد الطلبة والمعلمين والمدارس وغيرها دون التخطيط المعتمد على المؤشرات الكيفية، بجانب التحدي الأكبر المتمثل في الإصلاح الإداري كطريق ضروري للإصلاح التربوي المتكامل المتجدد، فالقياديون التربويون في الإدارات هم أهم عناصر النظام التربوي لذلك هم بحاجة إلى إصلاح، فالبعض أصبح محنطاً لا يواكب التغيير والإصلاح بل أنه يعتبر سلطته فوق الجميع ويمارسها بتعسف لا يليق بميدان كالتربية والتعليم.
- (3) ومن أهم التحديات إيجاد الطرق المثلى في إكساب المتعلم تعليماً متميزاً يرى من خلاله التقدم العلمي اللامحدود في القرن الحادي والعشرين مع الملاءمة بين ذلك وبين التغييرات الجذرية التي تحدث في المجتمع، وذلك عبر إعداد مناهج تعتمد على فلسفة محتواها فكرة التقدم والتطور والإيمان بالعلم والثقافة وتنمية التفكير الجماعي والعقل النقدي بحيث يكون المتعلم على استعداد لقبول التغيير والتطور ومن أجل بناء شخصية قادرة على التفاعل والتوافق الاجتماعي.
- (4) إن المنهج المطلوب يجب أن يسعى لتحقيق الغايات والأهداف الإنسانية والديمقراطية والحقوقية بعيداً عن تعزيز قيم الديكتاتورية والاستبداد وعبادة الفرد. وأن يستجيب هذا المنهج لحاجات المجتمع المتجددة ويواكب التغييرات الحاصلة: الثقافية والعلمية والتكنولوجية والبيئية؛ فالمنهج ليس وصفة ثابتة لا تتغير صالحة في أي زمان ومكان، بل من الضروري أن يتميز هذا المنهج بخصائص ومواصفات تمكنه من إرساء قيم المجتمع ومبادئه مع ربط ذلك بثوابت العصر ومستجداته من معارف وقيم وكفايات، وأن يجسد وحدة المعرفة وتكاملها وتنوعها مع المراجعة والتعديل المستمر، لأن المعرفة الإنسانية ليست مطلقة وأبدية وجامدة، بل هي متغيرة تنمو باستمرار وبالتالي يجب تصحيح المسار دورياً وإعادة البناء في ضوء ما يستجد من علوم واكتشافات جديدة وأفكار وعلوم اجتماعية تقدم المزيد من الرؤى الحديثة والحداثيّة، مع ضرورة العناية بشخصية المتعلم وفكره وجعله قادراً على استيعاب متطلبات العيش في القرن الواحد والعشرين من حيث التأكيد على مفاهيم التضامن والتسامح والأمن العالمي واحترام حقوق الإنسان كما يؤكد على التشاركية والتنوع والاختلاف.
- (5) تأكيد دور الجمعيات والأحزاب السياسية والحقوقية، لما لها من دور فاعل في تعزيز المواطنة، وهذا يتطلب تعاون وتكامل الجهات الرسمية ذات العلاقة وبالأخص وزارة التربية والتعليم بمدارسها الحكومية والخاصة وكذلك الجمعيات، فضلاً عن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ذلك أن أهداف وطموحات هذه الجمعيات والأحزاب تؤكد على جملة من المبادئ المرتبطة بتطوير مبدأ المواطنة في المجتمع منها على سبيل المثال:
1. التوعية بمبادئ الدستور والمساهمة الفعالة في تفعيل ميثاق العمل الوطني.
 2. غرس وتكريس الوعي والممارسة السياسية ونشر القيم الديمقراطية.
 3. ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين ومحاربة التفرقة بينهم على أسس طائفية أو قبلية أو عرقية أو غيرها.
 4. الدفاع عن الحريات العامة والشخصية وحمايتها، وحرية التعبير والنشر وحرية الضمير والمعتقد وحقوق الإنسان.
 5. التأكيد على مساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطوير حقوقها القانونية والمهنية.
 6. ترسيخ التفكير العلمي والنظرة العقلانية وإشاعة قيم التسامح وقبول الرأي الآخر.
 7. حماية الثقافة الوطنية العربية الإسلامية والتوصل مع حضارات الشعوب الأخرى ومنجزاتها المختلفة.

تلك هي الأهداف العامة التي تطرحها معظم الجمعيات الديمقراطية، وهي أهداف تنشد في خلاصتها من ضمن ما تنشده تعزيز المواطنة في المجتمع عبر وسائل متعددة جماهيرية وتوعوية وثقافية تعمل على إعادة تربية المواطن وتأهيله نحو الاقتراب أكثر فأكثر لقيم الانتماء الوطني والابتعاد أكثر فأكثر عن قيم وأفكار وسلوكيات تتعارض مع مبدأ الانتماء الوطني، ورغم قناعتنا بأن شعبنا ومنذ أوائل القرن الماضي كان واعياً للمحاولات الرامية لشق صفوفه ووقف صفاً واحداً أمام سياسة الانتداب البريطاني "فرق تسد" وتلاحم بكل طوائفه تحت هيئة الإتحاد الوطني في الخمسينات من القرن العشرين وشارك في جميع الانتفاضات التي حدثت ضد الاستعمار أو ضد جور وظلم الشركات الأجنبية ورفض كافة المخططات التي كانت تهدف إلى إزالة هويتنا القومية العربية ولذلك وقف مع استقلال البحرين ورفض ادعاءات شاه إيران، ووقف مع الحرية والديمقراطية، كما وقف ضد كافة القوانين والإجراءات التي كانت تجهض حقوقه المشروعة في المشاركة والديمقراطية والحرية.

(6) إن هذه الأهداف والفعاليات التي تنفذ، لتطبيقها على أرض الواقع ولتأسيس ثقافة جديدة قوامها الانتماء الوطني لتراب هذا الوطن والاعتراف بحق الآخر في الاختلاف وبت روح التسامح وتعزيز مؤسسات وقيم الديمقراطية وغيرها بحاجة إلى أن تقوم المؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية بإعادة النظر في جملة من المسائل أهمها:

- المناهج وطرق التدريس: حيث إن التركيز الراهن على الواجبات التي يجب على المواطن تأديتها، وإهمال كبير في تعريف الطالب بحقوقه، ونعتقد بأن نشر الوعي الحقوقي وتكريس الثقافة الحقوقية في المناهج وطرق التدريس والممارسة في المدارس من شأنه أن يؤسس تربية صالحة لتعزيز المواطنة الواعية، الأمر الذي ينشئ مواطناً يعي واجباته تجاه الدولة والمجتمع كما يعي حقوقه وحقوق الآخرين. وفي هذا الشأن حسناً فعلت وزارة التربية باعتمادها مادة المواطنة التي تدرس من المرحلة الابتدائية ولغاية الثانوية وهي خطوة إيجابية لا بد أن ترافقها خطوات أخرى منها:

- إن دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن يكون دوراً مساهماً إذا ما تم تكريس القناعة بضرورة مشاركتها في صياغة المناهج عبر طرح أية استراتيجية في هذا الخصوص على الرأي العام وإقامة حلقات نقاشية وورش عمل لإضفاء مرنيات هذه المؤسسات عليها.

- الاستقلالية النسبية للمدارس: حيث إن المساهمة الإيجابية لمؤسسات المجتمع المدني تتطلب فتح أبواب المدارس لها لإقامة الفعاليات والندوات ودعوة الشخصيات الوطنية فيها، وذلك بهدف التعريف بمؤسسات المجتمع المدني وبأهدافها الديمقراطية وبنشر الوعي الحقوقي في صفوف الطلبة والتعريف بجملة الحقوق العامة لهم كحق التنظيم والتعبير والرأي وحقوق الإنسان وغيرها، ذلك أن الممارسة الفعلية بجانب التعليم النظري من شأنهما أن يعززا حقوق المواطنة لدى الجيل الصاعد.

الجامعات ودورها في تعزيز مبدأ المواطنة: هناك مقولة سائدة ومؤكدة تنص على أن كل حكومات العالم سواء الملكية أو الجمهورية، وفي كل الدول تمارس سياسة واحدة شعارها "لكي تحكم المجتمعات فاحكم أولاً جامعاتها" وكل حكم جديد لكي يظهر قوته يفرض سيطرته الكاملة على جامعاته ونظامه التعليمي، ولقد طبقت هذه المقولة بحذافيرها في معظم دول العالم، ومن أجل أن لا تمارس مملكتنا الفتية هذا السلوك فالمطلوب أن تحقق لجامعتنا الاستقلالية الكاملة حتى تأخذ أدوارها في تعزيز المواطنة وتخرج شباباً تعلموا إضافة إلى المناهج التعليمية الجامعية السلوك الديمقراطي عبر حقهم في إنشاء منظماتهم الطلابية المستقلة، وكذلك يمارس سلك التدريس فيها ذات السلوكيات وحقهم في إنشاء منظماتهم النقابية المستقلة، وأن يقيموا فعالياتهم ويفذوا احتجاجاتهم الحضارية ويتفاعلوا مع قضايا الشعب الوطنية والقومية⁸.

(7) لا تزال الجامعة تتبع نظاماً مقلداً على نفسها، وتقليدية في أساليب تعليمها، لم تنفتح بالقدر الكافي على محيطها الاجتماعي ولم تهتم كما يجب بالتفاعلات الخارجية الحاصلة خارج أسوارها، رغم محاولاتها البسيطة، إلا إنها بحاجة أن تأخذ أدواراً أكبر في التفاعل مع المجتمع وقضاياها، ذلك أن التجربة كشفت أن الأجيال الشابة التي عاشت

⁸ محمود قمبر، "دراسة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية.

في الجامعات الحية والمتفاعلة مع المجتمع هي التي لديها ملكات التفكير المستقل والعقل النقدي الحاضر دوماً أمام المستجديات والمتعاطفة والمتفاعلة مع مشكلات وحاجات مجتمعاتها، أما الأجيال الشابة التي تخرجت من الجامعات المنغلقة على نفسها فدورها وتأثيرها على المجتمع كان محدوداً ومحصوراً في الجوانب التخصصية فقط.

أما على الصعيد الأكاديمي، فخير للدولة أن ترفع سلطاتها الإدارية عن الجامعة، فهي ليست مؤسسة إنتاج كالمصنع ولا مؤسسة خدمة زبائن كالمستشفى أو مكتب بريد، إن الجامعة بيئة علمية ومجتمعاً أكاديمياً منفرداً بذاتيته، رغم النقص الموجود فيها، إلا أن رجالها هم الأقدر على تعريف أمورهم تشريعاً وتنظيماً وتسييراً وتطويراً، فالبحث العلمي الموضوعي والنقد الحر وإعداد الدراسات الميدانية الاجتماعية وفتح كليات الحقوق والفلسفة والاقتصاد والاجتماع والانفتاح على المجتمع والسماح للأكاديميين بالكتابة في الصحف وإقامة الندوات، ركائز مهمة لتعزيز المواطنة والمشاركة الفاعلة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.⁹

- (8) من أجل إنهاء أزمة (وليست مشكلة) ممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية، يتطلب دعم وعي الفرد بحقوقه، وحث هذا الوعي للانطلاق أساساً نحو تفعيل كل آلياته مهما تواضعت لبلوغ الحق، فالديمقراطية وحقوق الإنسان وحريةها الأساسية لا يمكن أن تكون لها جدوى بمجرد إيمان الدولة بها، ولا بوضع القوانين، بل لابد من أن يتوازي مع ذلك وعي كل فرد بحقوقه الأساسية وممارسته لها في سلوكه اليومي وذلك عبر الوسائل التالية:
- وجود منظمات طلابية مستقلة في الجامعات، وكذلك المنظمات النقابية الأكاديمية.
 - انتخابات حرة لاختيار رؤساء الأقسام وعمداء الكليات من قبل زملائهم.
 - وجود مجتمع مدني حر ونشط تتفاعل معه الجامعات.
 - وجود مجتمع سياسي مستقل نسبياً يطرح رؤيته مقابل رؤى الحكومة.

- (9) فضلاً عن كل ذلك هناك مجموعة من الأهداف والمبادئ العامة التي تتبناها الجمعيات والأحزاب السياسية وهي ذاتها جزء من أو من المفترض أن تكون جزءاً من المناهج الدراسية، ولابد من إيجاد صيغة تشاركية بين الطرفين لتعزيزها في وعي ووجدان وسلوك الطلبة، منها على سبيل المثال (القضايا الخاصة بحماية البيئة ومقاومة التلوث ومحاربة الفساد واحترام القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز). دور المرأة ومساواتها بالرجل، وتوفير المتطلبات الخاصة بذوي الحاجات الخاصة في المجتمع وإعادة قراءة التاريخ الوطني للبلاد والتصالح مع التاريخ الذي لم يكن مسموحاً به أو غير معترف به، وغيرها من القضايا الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والفنية.

عبر هذا التفاعل الجدلي بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية سوف تتمكن من تعزيز المواطنة، ونكرس قيم المشاركة والانتماء في صفوف الأجيال الصاعدة في المجتمع البحريني.

- (10) على مستوى السلطة هناك حاجة إلى منهج لإدارة التعددية المذهبية يقوم على أسس عدة أهمها¹⁰:
- تعزيز مبدأ المواطنة الذي يعلو جميع اعتبارات وفوارق الدين أو المذهب أو العرق، ويتساوى في ظلّه المواطنون في توزيع الثروة والسلطة، فإن أخطر مشاكل الدولة العربية الحديثة بعد الاستقلال، خاصة في منطقة الخليج هو الاهتمام ببناء الهياكل والمؤسسات وليس بناء الأمة المترابطة التي يشترك أبنائها في الانتماء إلى وطن واحد، ولذلك ما أن تنهار هذه المؤسسات أو يتم تهديدها حتى يتضح غياب الأمة التي تتأسس على المواطنة.

- ما يؤكد أهمية المواطنة باعتبارها الأساس الجوهرى لسلامة واستقرار المجتمعات العربية ذات التعددية المجتمعية أن تجارب ((الديمقراطية التوافقية الأثنية)) على الساحة العربية سواء في لبنان أو السودان أو العراق بعد 2003 لم تحقق الاستقرار ولم تخلق نظاماً سياسية فاعلة، فضلاً على أنها هددت الدولة الوطنية، حيث أثبتت التوافقية الطائفية عدم قدرتها على تقديم حل لمشاكل التنوع الأثني في المجتمعات العربية التعددية،

⁹ أحمد محمد النكلاوي، "أزمة الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية في الوطن العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية.

¹⁰ شحاته محمد ناصر، دراسة "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 . 2008)"،

مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 387، سنة (34) . ص 47 . مايو 2011، (بتصرف).

بل أنها ساهمت في زيادة الحواجز النفسية بين الأثنيات المختلفة وعززت مشاعر عدم الثقة المتبادلة بين أطرافها.

■ إن البديل عن الديمقراطية التوافقية الطائفية هو "الديمقراطية التكاملية" التي تقوم على أسس عدة أهمها المواطنة – الحياد الطائفي في صنع السياسات العامة – إيجاد مؤسسات عابرة للطائفية والأثنية – تشكيل نظام انتخابي يسمح بالتصويت السياسي وليس الطائفي.

■ الإدراك أن الانتماءات الطائفية والمذهبية واقع لا يمكن تجاهله أو الفكاهة منه، لكن ليس واقعاً سلبياً إذا تمت إدارته بشكل سليم، إذ يمثل التنوع المذهبي أو الديني أو العرقي أو الثقافي في أي مجتمع مصدراً لثرائه إذا ما توافرت الأسس الكفيلة بتحقيق التعايش بين المكونات المختلفة فيه، بعيداً عن توجهات التمييز والإقصاء أو التخوين أو التكفير.

■ التفريق بين الولاء والتقليد، والولاء للوطن والولاء للنظام، فهناك مرجعيات دينية يتم الالتزام المذهبي بفتاويها وذلك من قبل كافة المذاهب، في حين المطلوب التركيز في الولاء للوطن وليس للنظام السياسي الذي تطالب الحركات السياسية بشتى تياراتها بما فيها الإسلامية السنية منها والشيعية بالإصلاح والتغيير الذي يجب عدم ربط هذه المطالبات السياسية بالتشكيك والتخوين للوطن.

■ ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز سواء في وسائل الإعلام أو مناهج الدراسة أو على المستوى الديني – المذهبي، فضلاً على التعامل على تغيير المفاهيم الخاطئة والصور الذهنية المشوهة عن المذاهب والطوائف والعرقيات.

■ ضرورة ممارسة النقد والتشخيص لنصوص التوحش في تراثنا المؤدية لحالات التطرف والإرهاب، فبعض النصوص كالوحدس يسرق وجوهنا باسم الدين والخلافة الإسلامية والمدارس الإسلامية والأئمة الإسلاميين، وتعتبرنا نصوص التوحش أعداء يجب قتلهم وسيبهم وينظر إلى ممارساته هذه كعبادة كما سائر العبادات من حيث كون التكفير شعيرة دينية، تأخذنا سريعاً للتطرف والإرهاب.

■ إن دور مناهج التعليم والتربية أصبح مهماً وضرورياً لتجسيد هذه المبادئ والثوابت المذكورة في هذه التوصيات بحيث تكون بمثابة توجهات ورسائل واضحة لأية إستراتيجية وطنية تعليمية تعزز قيم المساواة والعدالة والتسامح والتعددية وحقوق الإنسان.

*ورقة عمل قدمت في ورشة عمل " نحو استراتيجية شاملة لمحاربة التطرف وبناء توافقات وطنية ... (2-4) - إصلاح المناهج والعملية التربوية كأداة لمحاربة التطرف والإرهاب" والتي نظمها مركز القدس للدراسات السياسية بتاريخ 7-

المصادر والمراجع

- (1) د. إبراهيم يوسف العبدالله، الإصلاحات التربوية وتخطيط المناهج وتطويرها لمواجهة متطلبات العصر وتحديات المستقبل.
- (2) د.محمد عيسى الكويتي، دراسة بعنوان ((دراسة مكنزي من منظور استراتيجي)).
- (3) كتيب صادر عن وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم يعرف مشروع التعليم والتدريب المهني - 2007.
- (4) عبدالله جناحي، دراسة التجسيد العملي لشعار الوحدة الوطنية (المعهد الديني نموذجاً) - منشورة في جريدة الوقت البحرينية - 2008.
- (5) المحرر، مقابلة لوكيل وزارة التربية والتعليم، جريدة أخبار الخليج البحرينية - العدد (12272) السبت 29 أكتوبر 2011م.
- (6) د. سعيد عبدالفتاح عاشور، أحمد عبدالرحيم سيد، سليمان مظهر المكاوي، العالم الإسلامي: للمرحلة الثانوية (أجا 222)، الطبعة الثانية 1993م، الباب السادس - الفصل الثالث.
- (7) جمعية العمل الوطني الديمقراطي، مقال منشور في نشرة "الديمقراطي": جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) - العدد (48) - سبتمبر - أكتوبر 2008م.
- (8) د. محمود قمبر، دراسة "الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية.
- (9) د. أحمد محمد النكلاوي، دراسة أزمة الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية.
- (10) د. شحاته محمد ناصر، دراسة "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008)"، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 387، السنة (34) - ص 47 - مايو 2011.